

محضر الجلسة الثامنة والعشرين

التاريخ: الثلاثاء 15 ربيع الثاني 1437 (26 يناير 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وأربعة عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة والثلاثين.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الأمين، نرحب بالمستشارة الجديدة التي التحقت بنا في هذا المجلس، السيدة نجا كيمير.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الانتقال إلى هذه الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

طبقاً لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نحيط المجلس علماً بإحالة الفريق الاشتراكي لمقترح قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للجيولوجيا.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصل بها مكتب المجلس، فهي كالتالي:

عدد الأسئلة الشفهية: 55 سؤالاً؛

عدد الأسئلة الكتابية: 17 سؤالاً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الوظيفة

العمومية، والتي يجمعها وحدة الموضوع.

السؤال الأول الآتي موضوعه "برنامج الحكومة لمحاربة الفساد في الإدارة العمومية"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد زهير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

لاشك أن محاربة الفساد الإداري يعتبر من أولويات أي مجتمع يطمح إلى التقدم والنماء والتمركز في مصاف الدول المتقدمة، فأغلب الدول تتدهور رتبهم في مؤشر التنمية جراء تفشي هذه الظاهرة، والمغرب كذلك عانى ويعاني من هذه الآفة التي تهدد الاقتصاد إن لم نقل تهدد السلم الاجتماعي. فقد سبق للحكومة الحالية أن إلتزمت في برنامجها الحكومي أمام البرلمان بعدة إجراءات وتدابير لتهدى وتخليق الإدارة ومحاربة الفساد.

لذا نسئلكم عن ماذا هذه الإجراءات وما هي النتائج التي تحققت؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني موضوعه الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد الإداري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أهدوح:

شكرا السيد الرئيس.

لمحاربة الفساد الإداري سطرت الحكومة إستراتيجية وطنية هامة في هذا الشأن، وذلك بهدف محاربته واستئصاله من المجتمع، لما له من انعكاسات سلبية سواء على قيمنا وأخلاقنا كمجتمع، أو على البرامج التنموية الوطنية وكذا التزاماتنا الدولية.

لذا نسئلكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمون اتخاذها لضمان التنزيل السليم لهذه الإستراتيجية في محاربة كل أشكال الفساد الإداري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثالث موضوعه الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،

الإدارة العمومية؟

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

يبدو أنه لازال الانتظار، ننتظر أن يلتحق أحد السادة البرلمانيين من الفريق المحترم، ونمر إلى السؤال السابع، موضوعه إستراتيجية محاربة الفساد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد، أولت الحكومة في برنامجها أهمية خاصة لمحاربة كل أشكال الفساد واقتصاد الربيع، من خلال تقوية أدوار مؤسسات الرقابة وتكريس استقلالها وتفعيل توصياتها والعمل على تخليق الحياة العامة ونشر قيم النزاهة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. ومن أجل أجرأة ذلك أطلقت الحكومة مؤخرا إستراتيجية محاربة الفساد، هذا الورش الهام الذي ظل ينتظر لمدة طويلة السيد الوزير، سيكلف الخزينة مليار 796 مليون درهم ويشمل جميع القطاعات الحكومية بدون إستثناء.

ومن أجل تنوير الرأي العام الوطني، نسألكم السيد الوزير:

ما هي أبرز إجراءات إستراتيجية محاربة الفساد؟

وهل من مواكبة إعلامية لهذه الخطة حتى يعرفها الجميع؟

وهل من جدولة زمنية في تفعيل هذه الخطة، مع العلم أنه لا يبقى في

زمن هذه الحكومة إلا بعض الأشهر؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وبعد التحاق السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يتقدم أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال الآتي، السادس الذي موضوعه إستراتيجية الحكومة لمحاربة الفساد في الإدارة العمومية.

المستشار السيد ياسين غموني:

شكرا السيد الرئيس، ونعتذر.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير المحترم،

رغم الجهود التي يقوم بها المغرب في مجال تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة والتصدي لأفعال الفساد، فإن مؤشرات الرشوة في تفاقم، مما يجعل

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشير العبدلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المستشارات،

فعلا تعرف الإدارة المغربية مجموعة من الممارسات والسلوكيات الفاسدة رغم الجهود التي نقوم به الحكومة، اعتمدت الحكومة مؤخرا إستراتيجية لمحاربة الفساد.

نسألكم السيد الوزير عن ماهية هذه الإستراتيجية وعن الآفاق ديال

التنزيل؟

وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الرابع موضوعه الإستراتيجية الحكومية لمكافحة الفساد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

شكرا السيد الرئيس.

بناء على الالتزامات الحكومية وإعمالا لمقتضيات الدستور بربط المسؤولية بالمحاسبة، نسألكم السيد الوزير عن مآل الإستراتيجية الحكومية المتعلقة بمكافحة الفساد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الآتي الخامس موضوعه، مبررات تعطيل ورش محاربة الفساد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المرحشي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير السؤال ديالنا هو أين وصلت الحكومة في محاربتها للفساد، خاصة وأن الحكومة والحزب اللي تيقود الحكومة بنا حملته الانتخابية في انتخابات 2011 على محاربة الفساد، أين وصلت في محاربة الفساد؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي السادس موضوعه إستراتيجية الحكومة لمحاربة الفساد في

الشفافية والنزاهة، يقوم فيها المجتمع المدني والتطوع الخاص والإعلام بدور الشريك الفعال من اعتماد سياسة واضحة ومنهجية لمكافحة الفساد.

حضرات السيدات والسادة،

كلنا مجتمعون على أن محاربة الفساد أصبحت أولوية بالنظر للآثار السلبية لهذه الآفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى ثقة المواطنين في الإدارة.

فعلى الرغم من الجهود المتراكمة والمبادرات الحسنة في هذا المجال فإنها لم تحقق الأهداف المنشودة بالشكل المرغوب.

قبل الخوض في هذا الموضوع، حضرات السيدات والسادة، لا بد من تحديد مضمون الفساد المقصود به في هذا المشروع، وهو الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب سنة 2007 وهي الأشكال التي تتضمن بالإضافة إلى الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الغدر، استغلال تسريب المعلومة الاقتصادية، الوساطة، الإثراء غير المشروع، تنازع المصالح، الاختلاس، المحاباة، المحسوبية، تبيد الممتلكات إلخ، علما أن التشريع الجنائي المغربي لم يجرم سوى الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والغدر.

حضرات السيدات والسادة،

مباشرة بعد تعيينها أعطت هذه الحكومة أولوية خاصة لمحاربة الفساد حيث قامت بمتابعة تنفيذ بعض الإجراءات المبرجة سابقا وتدابير أملت بها الطبيعة الإستعجالية آنذاك نظرا للظرفية وفق البرنامج الحكومي وفي نفس الوقت إجراء تقييم للوضع الراهن والتهيؤ بمنظور جديد لمكافحة الفساد. وهكذا تم القيام ب:

- تفعيل مبدأ مباراة التوظيف بالتوظيف العمومية ونشرها بالبوابة الوطنية؛

- إصدار القانون التنظيمي والمرسوم الخاص بالتعيين في المناصب العليا؛

- تعديل القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛

- مراجعة المنظومة القانونية للصفقات العمومية؛

- إصدار القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

- المصادقة على مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات؛

- إصدار القانون المتعلق بالمقالع؛

- إصدار القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

- مشروع تعديل قانون التصريح الإجباري بالممتلكات؛

- إصدار القانون التنظيمي للمالية الذي سيمكن البرلمان من بسط مراقبته

الكاملة على موارد الميزانية ونفقاتها وفق المعايير المعتمدة عالميا؛

- إصدار مرسوم يتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛

- تطبيق مبدأ الأجر مقابل العمل من خلال الاقتطاع من أجر

المضربين؛

بلادنا تبتعد عن تحقيق أهداف الاتفاقية الأمية لمكافحة الفساد.

فمحاربة الفساد إذن أولوية بالنظر لآثارها السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي التي تعرقل الاستثمار وتقلص من تنافسية المقاولات.

كما تعاني الإدارة المغربية عموما من اختلالات عديدة تتجلى في تعقيد المساطر وكثرة الوثائق الإدارية وتفشي الفساد الإداري بالإضافة إلى المركزية التي لا زالت تطبع مسار اتخاذ القرار الإداري.

فما هي خطة الوزارة لتقليل من كلفة تسيير المرافق الإدارية لتحسين مستوى أدائها والرفع من مستوى عقلانية العمل الإداري وفعاليتها مما له أثر على تحسين مناخ الأعمال وتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني؟

كيف ستعمل الحكومة، السيد الوزير، وفق إستراتيجيتها الجديدة على محاربة الفساد لتحسين خدمة المواطن، الإدارة الالكترونية، تكريس الشفافية، الوصول إلى المعلومة، تعزيز أخلاقيات الوظيفة العمومية، تقوية الرقابة والمسائلة، تقوية المتابعة والزجر وتعزيز تدبير طلبيات العمومية وتحسين التواصل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة الآن للسيد وزير الوظيفة العمومية، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بسياسة الحكومة في محاربة الفساد، وكذلك في الإدارات العمومية، فليفضل إلى المنصة مشكورا.

السيد محمد مبديع الوزير المنتدب لدى السيد رئيس الحكومة مكلف

بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية، أن أقدم بالشكر الجزيل، للسيدات والسادة المستشارين على طرحهم لهذه الأسئلة المتعلقة بمصيبة الحكومة في مجال تخليق الحياة العامة ومضامين الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والإجراءات المتخذة من أجل تنزيلها، هذا الاهتمام ترجم في عدد الأسئلة وفي حمولتها وفي محتواها.

يأتي هذا الاهتمام كذلك في إطار سياق وطني، عام تميز بتحقيق مكاسب هامة، خصوصا منذ 2011، والمغرب يعرف انتقالا ديمقراطيا وبناء مؤسساتيا وتحولا ديمقراطيا، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

حضرات السيدات والسادة،

لا تستقيم أية سياسة عمومية إلا بتوفير بيئة تستجيب لشروط

الحكومة والتي تعتبر الأولى من نوعها لها رؤية، لها أهداف، لها مرجعيات، لها ركائز، لها آليات للقياس ولها كذلك آليات لضمان ديمومتها وتنزيل مشاريعها.

لها رؤية تروم الحد من الفساد بشكل ملموس في أفق 2025، لها هدفين: تعزيز وثقة المواطنين في المؤسسات من خلال جعل الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس وبشكل مستمر.

ثانيا، ثقة أو تعزيز ثقة المجتمع الدولي لتحسين صورة المغرب، لها أربع مرجعيات:

1. التوجيهات الملكية السامية؛
2. مضامين الدستور؛
3. مضامين البرنامج الحكومي؛
4. والالتزامات الدولية للمغرب.

لها خمس ركائز:

1. الحكامة؛
2. الوقاية والزجر؛
3. التواصل؛
4. التوعية؛
5. والتكوين والتربية.

تتكون من 16 محورا استراتيجيا لتفعيل الركائز الخمس، تقدر تكلفتها المالية بجوالي مليار و800 مليون درهما، موزعة على ثلاث مراحل، على مدى عشر سنوات.

وسيم عند انتهاء كل مرحلة، إجراء تقييم حول مستوى تقدم إنجاز المشاريع المبرجة، وتحقيق النتائج المسطرة في كل مرحلة بناء على مؤشرات القياس التي اعتمدها لقياس مدى جدوى هذه الإستراتيجية، وبالتالي التدخل لتحسين وتجويد وتسقيم الأهداف التي من أجلها تم تسطيرها، كالؤشر العالمي لإدراك الفساد الذي نأمل أن ينتقل من النقطة العددية 39 على 100، إلى 60 على 100 في أفق 2025.

مؤشر مناخ الأعمال، (Doing Business)، الذي نأمل أن يرتقي به ب 20 نقطة أو 20 رتبة، مؤشر التنافسية العالمي، (WEF: World Economic Forum) ننتقل به إن شاء الله، ب 25 رتبة.

حضرات السيدات والسادة،

لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية، تم اعتماد منهجية مبنية على: أولا، إعطاء الأولوية للمجالات الأكثر عرضة للفساد، التي هي قطاعات الصحة، والأمن، والعدل، والجماعات الترابية؛

ثانيا، التركيز على الإجراءات العملية وذات التأثير المباشر على الفساد. وهكذا، تم تحديد 10 برامج رئيسية لضمان الالتئانية، و239 مشروعا موزعة على 17 قطاع.

وقد شرعت بعض القطاعات في تنزيل بعض المشاريع المبرجة في المرحلة

- محاربة التغيب غير المشروع؛

- إحداث الرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة؛

- ودعم المفتشيات الترابية والمحكم المالية والمجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من المبادرات السالفة الذكر، فقد أبانت عملية التشخيص التي تم القيام بها من خلال تحليل المؤشرات الوطنية المتمثلة في تقارير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والدولية كؤشر إدراك الفساد والباروميتر العالمي والمتعلق بقياس مستوى الفساد على الصعيد الوطني ما يلي:

المغرب يظل بشكل عام حسب مؤشر إدراك الفساد يصنف منذ 2002 في المراتب الوسطى بالنظر للنقط المحصلة عليها مقارنة بعدد الدول.

أما على المستوى القطاعي فيستنتج من خلال باروميتر الدولي للفساد وتقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة إلى أن قطاعات الصحة والأمن والعدل والجماعات الترابية تأتي من بين الإدارات الأكثر تعرضا للفساد، وهي القطاعات التي منحت لها أهمية خاصة في هذه الإستراتيجية.

كما أن من بين العوامل المعيقة للاستثمار يأتي الفساد في المرتبة الثالثة بعد البيروقراطية وصعوبة التمويل وذلك حسب التقرير التنافسي العالمي 2015-2016 للمنتدى الاقتصادي العالمي.

فيما يخص الدراسة الوطنية حول الفساد ل 2014 للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة يحتل الفساد المرتبة الأولى في انشغالات المواطنين بعد الحاجيات الضرورية لعيش المواطن أي بعد التشغيل والصحة والتعليم والسكن.

وهكذا على الرغم من الجهود المتراكمة والمبادرات السابقة في هذا المجال والتي حققت مكاسب قانونية ومؤسسية وإجرائية فلا زال هناك ضعف في النتائج المحققة وذلك راجع لعدة أسباب:

أولا، غياب رؤية إستراتيجية وطنية مندمجة بأهداف واضحة قابلة للقياس؛

- عدم تحديد البرامج من منطلق تشخيص موضوعي لظاهرة الفساد؛

- عدم رصد الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لإنجاز المشاريع؛

- وعدم استهداف المجالات الأكثر عرضة للفساد؛

- وأخيرا، لغياب التفتائية هذه المشاريع والبرامج.

لهذا تم إعداد مشروع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتم الإشراف عليه من طرف لجنة تضم ممثلين عن عدة قطاعات وزارية، إضافة إلى المجتمع المدني من خلال جمعية برلمانيين مغاربة ضد الفساد وجمعية "transparency" المغرب وكذا القطاع الخاص ممثل في الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب إضافة للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

إن الإستراتيجية التي صادقت عليها لجنة الإشراف برئاسة السيد رئيس

هذه الآفة التي ما فتئت تنخر جسم مجتمعا وصورتنا أمام العالم التي لن نرضاهما لبلدنا ولؤمؤساته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، والكلمة الأولى في إطار التعقيب للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتنفضل مشكوراً.

المستشار السيد سعيد زهير:

نشكركم السيد الوزير على ردكم.

..من إجراءات كطرد أزيد من 1700 موظف شبح للإدارة العمومية، كإجراء أول للقطع مع ممارسة هذا .. للمرافق العمومية غير أن اللائحة الثانية لم تعلنوا عليها.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب على رد السيد الوزير للفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن حكومتكم التزمت بمكافحة الفساد، حيث جاءت في تصريحها الحكومي "أنها تعترم على تقوية مؤسسات الرقابة والمحاسبة وتكريس استقلالها وتفعيل توصيات تقاريرها، عبر توطيد دور المفتشية العامة للمالية، من خلال تحديث المنظومة القانونية المؤطرة لتدخلها وكذا تفعيل دور المفتشيات العامة للوزارة" مقتطف من التصريح الحكومي.

كما التزمت بوضع ميثاق وطني لمكافحة الفساد واعتماد برنامج وطني للزاهة وسياسة مكافحة الفساد على مستوى القطاعات الحكومية في إطار خطة وطنية مندمجة.

وصرحت بأن محاربة الفساد سيسهم برح تقطين في معدل النمو، ما يتخض عن ذلك من نتائج هامة على الاقتصاد الوطني وعلى سوق الشغل، لكن للأسف نسجل في الفريق الاستقلالي ما يلي:

- عدم القدرة على محاربة الفساد، واعتماد سياسة "عفا الله عما سلف"، مما يطرح التساؤل هل هذا الشعار كان مجرد حملة انتخابوية؟
- ثانيا، تراجع معدل النمو لظروف نعلمها جميعا، مما أصبح يستدعي إلحاحا كبيرا في رح النقطين الموعود بها؛

الأولى من هذه الإستراتيجية، ومن بينها:

- إعادة تنظيم وتحديد اختصاصات اللجنة الوطنية للتبليغات العمومية؛
- الرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة؛
- وضع كاميرات للمراقبة للدرك الملكي؛
- أخذ المواعيد وتقديم الشكايات بقطاع الصحة؛
- أخذ المواعيد لاجتياز امتحان السياقة؛
- المراقبة بالكاميرا للمراكز الامتحانات؛
- وضع نظام معلوماتي لإدارة مصالح الشرطة كتجربة نموذجية.

حضرات السيدات والسادة،

لضمان نجاح هذا الورش المهيكّل الهام، سيتم إحداث لجنة وطنية لمكافحة الفساد تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لاتخاذ جميع التدابير الموازية لتتزيل هذه الإستراتيجية، والمتمثلة على الخصوص في:

- أولا، توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة؛
- اعتماد مخطط تواصلي حول المشروع؛
- الافتتاح على التعاون الدولي؛
- اعتماد التعاقد لتنفيذ البرامج.

وضمانا لديومة واستمرارية برامجها، سيتم إحداث صندوق لمكافحة الفساد، يمّول بنسبة من غرامات الأحكام المرتبطة بقضايا الفساد، واسترداد المحجوزات، ومن جهة أخرى، يقترح لتمويل مشاريع هاته الإستراتيجية ما يعادل 429 مليون درهم عبر الحسابات الخصوصية للخزينة، كالصندوق الخاص بالطرق، وصندوق تحديث الإدارة العمومية، وصندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني وصندوق الخدمة الأساسية للاتصالات.

كما سيتم اعتماد مخطط تواصلي لمواكبة الإستراتيجية على المستوى الوطني والدولي، للتعريف بالمجهودات المبذولة، والتي نسعى من خلالها:

أولا، انخراط كافة الإدارات والهيئات؛

- انخراط المجتمع المدني والإعلام في جهود مكافحة الفساد؛
- التعريف بالمجهودات المبذولة والنتائج المحققة لبعث الثقة؛
- دعم ثقة المجتمع المدني والمستثمرين والشركاء الاقتصاديين الدوليين؛
- التعريف بالإستراتيجية والمجهودات المبذولة من خلال قنوات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف ومع كافة الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الفساد على المستوى القاري والعربي والدولي.

حضرات السيدات والسادة،

لاريب في أن إنجاح هذه الإستراتيجية الطموحة والنبيلة الأبعاد، لن يتأتى إلا بالانخراط الإرادي والتام لكل المتدخلين من هيئات عمومية ومؤسسات وأحزاب ونقابات ومجتمع مدني وفاعلين اقتصاديين وكافة المواطنين والمواطنات، هذا هو الشرط الضروري والأساسي للقضاء على

مهمة ديال الحكومة بالدرجة الأولى، صحيح، ولكنها مهمة ديال الجميع، هي المهمة ديال الأحزاب السياسية، هي المهمة ديال المجتمع المدني، هي المهمة ديال المدرسة العمومية، هي المهمة ديال المواطنين جميعا.

ولذلك، ينبغي أن تتضافر جهود الجميع بعيدا عن الزيادات من أجل أن نجعل من محاربة الفساد سلوكا ونفسا يوميا وروحا جديدة تسري داخل أوصال المجتمع.

أريد أن أختم وأؤكد، السيد الوزير، فعلا نحن متوجسون ومتخوفون، فعلا أديتم مجموعة من الإجراءات التي تدل على أنكم ستتابعون تنزيل هاذ المخطط أو هاذ الإستراتيجية، ولكن نحن متخوفون بعد شهور أو بعد سنوات أن نجد أنفسنا بعد التقييم أمام معطيات ربما ما تكونش في المستوى ديال الإنتظارات.

فلذلك، ندعوكم من الآن، ومن خلالكم الحكومة، إلى التنزيل الأمثل لهذه الإستراتيجية في جميع المستويات، سواء الأفقية أو القطاعية، لأنه، كما ذكرتم في كلمتكم، ملي كنتكمو على الفساد ما تنتكموش على واحد المسألة اللي مرتبطة بالتزلف، كنتكمو على واحد الأخطبوط الذي ينخر الاقتصاد الوطني، ويجعل من كل مجهود تنموي دون جدوى.

فلذلك، علينا أن نتعبأ جميعا من أجل إنجاح هذه الإستراتيجية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة كذلك في إطار التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل بالمغرب.

المستشار السيد محمد زروال

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون،

في الحقيقة أنا أستغرب، السيد الوزير، كيف تسمون حقا دستوريا اللي هو حق الإضراب كتسمويه "فساد"، هذه كنعترها سبة في حق واضعي الدستور، وسبة في حق الشعب المغربي اللي صوت على هاذ الدستور.

السيد الوزير، الفساد في المغرب آفة بنوية تجذرت عبر الأجيال نتيجة إفساد الحياة السياسية للتحكم في كل المجالات، وهكذا تطرق الفساد إلى الإدارة وإلى المجتمع حتى وصل إلى مستويات يصعب معها التحكم فيه، رغم الإرادة العليا وكل المحاولات الجادة للقطع مع هذه الآفة.

ولعل أكبر ضحاياها هي الفئات الشعبية، وفي طليعتها الطبقة العاملة، التي صحت وكأحت من أجل هذا الوطن، وكان أملها كبيرا أن تنصف بعد سنين طويلة من الاستعمار الغاشم.

كان أملها أن يوفر لأبنائها كل أسباب الحياة الكريمة، في ظل عدالة

- التأخر في المصادقة على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، عقد أول اجتماع لها قبل 12 يوم فقط، بمعنى بتاريخ 14 يناير 2016.

كيف فَعَلت الحكومة تقارير المجلس الأعلى للحسابات وكذا تقارير المفتشية العامة للحكومة، حيث نسجل انتقائية غير مفهومة في التعامل مع هذه التقارير؟

ما هي الإجراءات التي قمت بها لتحقيق التزامكم بالعمل على الرفع من مهنتها وعلى إحكام التنسيق في مختلف الأجهزة المختصة؟

حين نتحدثون، السيد الوزير، عن الشفافية في الصفقات العمومية، فكل من يعلم بهذه الصفقات وكنائشها وكيف تحضر، سوف يستغرب مما تقولون، لأنها تبقى دون شك على المقاس.

حين نتحدثون عن قانون الولوج للمناصب العليا، الكل يعلم كيف يعين الناس في المناصب العليا.

ولهذا فإننا نقول..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

..اسمحو لي، السيد الوزير، أنكم أخلفتم موعدكم مع التاريخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نوه بالمجهودات التي بذلتها هذه الحكومة في إطار محاربة الفساد منذ تنصيبها.

السيد الوزير ذكر واحد العدد ديال الأمثلة، أنا غنكتني بمثال واحد، أنا كنتني للسلك ديال الجامعة قبل ما نجي لهاذ القبة، كأستاذ باحث، كنعرف كيفاش كانوا كيتوظفوا العمداء وكيفاش كانوا كيتوظفوا رؤساء الجامعات، وكنعرف حاليا كيفاش كيتوظفوا هاذ العمداء وهاذ رؤساء الجامعات، ويمكن نقول لكم بأن صدور ديال النصوص المتعلقة بالتعيين في المناصب العليا كان لها دور كبير باش واحد العدد ديال الأطر من أولاد الشعب اللي ولاو كيوصلوا لهاذ المسؤوليات، هاذي مسألة ينبغي أن نقر بها وينبغي أن نعترف بها ولا ينبغي أن نبخس الحكومة في أدائها في هذا المجال.

المسألة الثانية، نحن نؤكد معكم، السيد الوزير، بأن محاربة الفساد هي

على أنه غير محجوج فقط من 5 ل 7 في نسبة النمو، كنا في المرتبة 88 في سنة 2011، السيد الوزير. الآن فين وصلنا؟ للمرتبة 91، الفساد تزداد 3 درجات، آس من فساد تتكلمو عليه ألسيد الوزير؟ الإستراتيجية اللي جايينها الآن، السيد الوزير، فين كنتو هاذي خمس سنين؟ سالات الولاية ديالكم عاد جايين إستراتيجية في أفق 2025، غنحاربو الفساد، وأتما بقت في العمر ديالكم 6 ولى 7 ديال الشهور.

السيد الوزير،

كونوا واقعيين مع المغاربة، الفساد السيد رئيس الحكومة هو اللي قال الحقيقة، واعلن الراية البيضاء، وقال، ما قادرش نحارب الفساد، وقال الفساد هو اللي تبحارني، لأن احنا نتعرفو، السيد الوزير المحترم، آس واقع في بلادنا، آس واقع في الإدارات ديالنا، كيفاش الفساد تبتدار وكيفاش تينحى وشكون اللي تيحيمه، في الوقت اللي قال السيد الرئيس الحكومة في البرنامج الحكومي غادي يجارب الفساد وغيركون في جنب المواطنين، واخا يكون اللي تيحى الفساد شكون ما بغا يكون، ولكن الآن الكل يخبتي في العفارت والتاسيح، وتعلق الفشل ديالو على أمور واهية.

السيد الوزير،

بغيناكم تكونوا صرحاء مع المغاربة، وتقولوا للمغاربة بأن احنا في الولاية ديال 2011-2016، اللي الربيع العربي كان لصالح هاذ الحكومة، والدستور المغربي كان لصالح هذه الحكومة، والاختصاصات والصلاحيات كانت لصالح السيد رئيس الحكومة، ولكن الإرادة ما كيناش، الإرادة الحقيقة باش نحاربو الفساد ما كيناش، السيد الوزير، هذا هو اللي بغيناكم تقولوا للمغاربة، وهذا هو الواقع، لأن المغاربة راهم تيشوفوا، الحقيقة راها باينة في الشارع، راه المواطن ملي يمشي تيقضي الحوايج ديالو راه كيغرف كيفاش ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

والكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروكم على الجواب ديالكم، السيد الوزير، واللي في التصريحات قال.. في الحقيقة الله يكون في عونكم، ولهذا الإستراتيجية باش تتغلبوا عليها، السيد الوزير، لا فيما يخص - كيفما قلتوا، السيد الوزير - بأنه أصبحت من أولوية الأولويات ديالكم هي محاربة الفساد والرشوة.

وتذاكرتو، السيد الوزير، على الرشوة وعلى التصريحات بالملكات وعلى.. رغم هاذ الشي كلو، السيد الوزير، راه مزال خاص.. الله يعاونكم، وهذا هو اللي تنطلب، لأن أتما درتو مجهودات كبيرة، اللي كنبغو تسرعوا بها باش ما تخليوهاش لنا تطلع حتى ل 25، هذا هو اللي تنطلبو منكم،

اجتماعية في أحضان وطن يتسع للجميع بدون إقصاء أو تهميش، ولكن خيبة الأمل كانت كبيرة.

ما يصطلح عليه ب "الرشوة البسيطة" و "المحسوبة" و "الزبونية" في الوظيفة والإدارات العمومية، ما هي إلا تنوءات لفساد أعمق وأخطر، تحكم في مفاصل الدولة وأصبح يعيق التنمية ويوسع هوة الفوارق الاجتماعية والمجالية.

السيد الوزير،

الاكتفاء بمحاصرة هذه الظاهرة الخطيرة فقط بمقتضيات قانونية وإحداث هيئات ووضع استراتيجيات هو بمثابة (le jargon syndical) كتقولو "كتطحنو الما".

مواجهة الفساد هي مسألة إرادة سياسية مخصصة، يجب أن تكون قضية مجتمع وقضية وطن، يجب محاربة الفساد بإزالة أسباب إنتاجه وتجده وإشاعة أجواء الثقة بين كل مكونات الوطن، أفرادا وجماعات ونخب ومؤسسات، وتعزيز دور هيئات الوساطة الحزبية منها والنقابية والمدنية واقتسام المسؤولية الوطنية في الحرص والحفاظ على نعمة الاستقرار واقتسام كلفة الإصلاح لألا يكون ذلك قدرا على الطبقات الشعبية وإقرار ديمقراطية حقيقية وترسيخ قيم النزاهة والشفافية لربط عادل للمسؤولية بالمحاسبة وإنصاف حقيقي للطبقات الشعبية، وفي طليعتها الطبقة العاملة وعموم المأجورين.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيد الرئيس، احنا تنضمامو مع الناس ديال الحسبية والناطور على الفاجعة ديال الزلزال، وتترحمو على الطفل اللي توفي، وكذلك تشكرو السيد رئيس الجهة طنجة-تطوان-الحسبية على الزيارة ديالو والوقوف ديالو شخصيا مع الضحايا في إقليم الحسبية.

السيد الوزير المحترم،

أنا بكل صراحة زعما ما فهمتش آس من فساد اللي تتكلمو عليه؟ السيد رئيس الحكومة علانية صرح بأنه ماشي هو اللي تبحارب الفساد، الفساد هو اللي تبحاربو، السيد رئيس الحكومة هز الراية البيضاء في المحاربة ديال الفساد.

السيد الوزير المحترم،

الحزب اللي تيقود الحكومة في الانتخابات ديال 2011 بنى الحملة ديالو

أظن أن الفساد.. شكرا بعدا على الردود وعلى الانخراط جميعا في هاذ الانشغالات اللي عبروا عليها السيدات والسادة المستشارين، ولكن خاصنا نعرفو جميعا ولنقر أن الفساد ماشي وليد اليوم، ولم تتسبب فيه هذه الحكومة، فهذا فساد مستشري منذ قرون ومنذ عهد، وتجدر وتعمق وترسخ، وتم التطبيع معه على مستويات متعددة، وراه ماشي اليوم، نقولو: فين كنتوا؟ عملنا مبادرات، كما عملوها حكومات قبل منا، مبادرات جريئة، قوية، خالصة، متقدمة، ولكن، النتائج ماعطاش، لأن المشكل ماشي مشكل ديال قوانين.

أولا، كايين الجانب الأخلاقي، الجانب السلوكي، الجانب ديال التربية، الجانب ديال التحسيس، الجانب ديال الانخراط، الجانب ديال القابلية والأهلية ديال جميع مكونات المجتمع.

نقر جميعا أن الإصلاح له مقاومين، له مقاومين، هذا صحيح، ولكن، إرادتنا أقوى من هذه المقاومة.

اليوم، التدابير اللي عملنا، واللي ماعطاشاي، نقر بها جميعا، ما عطاشاي النتائج اللي كنا كنتوخاو.

اليوم، جينا بتصور آخر، مقارنة جديدة، إستراتيجية مندمجة، لها آليات ديال التنزيل والتطبيق والمراقبة والقياس والالتزام في التنزيل ديالها، بضان الإمكانيات المالية والتكوينية، ونجيو نقولو: علاش جبتوها اليوم؟ إمتى بغيوتا نجيوها؟ علاش ما نجيوهاش اليوم؟

هذا تصور نلترم به، ونتمنى، إن شاء الله، أن نشرع في التنزيل، وبدأنا في تنزيله، ولكن، راه ماشي هاذ المشروع مشروع ديال حكومة، مشروع ديال وزارة، مشروع ديال مجتمع، الجميع - كما قلت في المداخلة - يجب أن ينخرط فيه ويساهم فيه هذا مشروع ديال مجتمع، لنحسن جميعا من صورة بلدنا على المستوى الدولي، لنساهم في ديمقراطية الولوج إلى الخدمات العمومية بإنصاف، وهاذي مسؤولية ديالنا جميعا

كلنا مطالبون بتوفير هذا المناخ، ولكن اليوم كنظن أن المجتمع المدني والمواطنون بصفة عامة، والمؤسسات كلها تطالب بالشفافية وبالديمقراطية، أظن أن الجو موات جميعا، ولنتعبأ، وماشي القضية نتقدو إيه، نتقدو التصور، نتقدو المقاربة، ولكن، نجمعو على المشروع لكي ننجحه، ونسير به قدما، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ولا زلنا كذلك مستمرين مع السيد وزير الوظيفة العمومية في سؤال ثامن، موضوعه تبسيط المساطر وتحسين الخدمات لفريق الأصالة والمعاصرة، فليقدم أحد السادة المستشارين لطح السؤال.

السيد الوزير، والله يعاونكم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار التعقيب.

المستشار السيد ياسين غموني

السيد الوزير، الإستراتيجية مزبانية، ولكن ما غنتسناوش حتى ل 2025، 5783 شركة سدت في 2015، بما هو 14% أكثر من 2014، خاصنا مبادرات ديال اليوم، وغنعطيك واحد الجوج ديال الأمثلة: وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، اليوم ما فيهاش حتى شي موظف. الشركات واقفين، تصارع غادية تموت، الإفلاس كايين، مع من تهضر؟ ما كايينش. السيد المدير بوحو مسكين، الله يعاونو، هضرنا معه، ولكن الله يعاونو، ما يقدرش.

نعطيك المثال الثاني: مدينة كلميم، جميع الشركات اللي خدموا في مدينة كلميم في التصميم ديال البرنامج ديال التهيئة ديال المدينة، راهم اليوم في المحكمة، كايينة شركة واحدة كئسال 5 مليار و600 مليون، هاذ الشركة كنتشغل أكثر من 380 خدام، واش ما كنتشوفوش بأنه غادي تأخذوا (ce qu'on appelle le bâton du pèlerin) وتمشيو تشوفوا هاذ الناس وتقولوا لهم أجيوا نجلسوا للأرض، أشنو هما المشاكل ديالكم؟ ونفكو المشكل.

مين كنسمو 5783 شركة، نديرو لها 10 ديال الخدمة، 50 ألف واحد خرجت للشارع، كيفاش غادي يمكن لنا، السيد الوزير، باش نقولوا نهضرو على إستراتيجية، واحنا عندنا (un problème de survie) اليوم، راه ما يمكنش.

إذن، الله يجازيك بخير، لابد ما تتواصلوا مع الجنوب، ونشوفو المشاكل، ومع المغرب كلو، ونشوفو المشاكل اللي تقدرو نلوهوا، أتما كوزارة، ونفكو هاذ المشاكل ونديرو إستراتيجية، مزبانية الإستراتيجية، مزبان لأنها كنتعطينا أمل، ولكن اليوم ما عندناش الوقت، اليوم الشركات ديالنا كيسدوا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في ما تبقى له من الوقت، فليفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

كل هذه المبادرات ميزت ومكنت المغرب من احتلال ترتيب عالمي جيد، فضمن تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال، انتقل المغرب من الرتبة 80 إلى 75 من 2014 إلى 2015.

وكذلك وبفضل هذه الجهود للإدارة الإلكترونية، تمكن المغرب من تحقيق تقدم مهم ب 28 درجة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية، إذ احتل المرتبة 82 عالميا من بين 193 دولة، كما حصل أيضا المغرب على تقدم مؤشر الخدمات الإلكترونية عن بعد، إذ تقدم ب 26 درجة، منتقلا من الرتبة 56 سنة 2012 إلى الرتبة 30 سنة 2014، ليحتل الرتبة الأولى على الصعيد الإفريقي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على إجابته.

والكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

غير بالعقل بغينام أتما كتمارسوا، كنت رئيس جماعة قبل ما تولى وزير، ذيك التجربة اللي عشتها وذيك العراقيل اللي أثناء ممارسة تسيير الشأن المحلي، بغيناك تعمل الجهد ديالك باش تحل مجموعة من الإكراهات والمساطر اللي كنت، كرئيس جماعة وأنت كتمارس المهام ديالك، أن المواطن باش يوصل للوثائق الإدارية فاحنا الناس ديال الجالية ملي كيجيو فترة الإجازة، كيدوز شهر كامل غير باش يجمع الوثائق ديالو، ويرجع لديار المهجر.

إذن هنا واش ما فكرتوش، كحكومة، باش تسهلوا المساطر لهاذ الناس أولا؟ غير في الأوراق الإدارية، أما الاستثمار - كما قال الأخ اللي سبقنا عن المقاولات - فالمقاول كيعيش كابوس ديال الوثائق من اليوم اللي كيشد الصفقة إلى يوم المصادقة عليها، ثم بدء الأوراش، فكيعيش كابوس، راه بالفعل راه كيقول كين أكثر من 5000 مقالة تختصر في جميع المجالات، لا اللي شادة صفقات من عند التعليم، لا اللي شادة صفقات مع وزارة التجهيز، إذن هنا كيفاش نردو الثقة، لا للمستثمر لا للمواطن، الإدارة؟ إذن خاص يتدار واحد المجهود، أتما التزمتوا على تحسين هاذ الخدمات.

جوازات السفر، السيد الوزير، أن الآن المواطن الأجنبي واللى كياخذ جوار السفر من الشباك الأوتوماتيكي، يعني ما الفرق أنه إلى درنا واحد المجهود، وصلنا احنا كغاربة ودرنا هاذ التجربة على المستوى الوطني، على الأقل هذاك المواطن اللي كيجي من برا يجدد جواز السفر ديالو أولا مستمتر مغربي ولا مواطن مغربي يعيطوا لو على شي سفر مفاجئ أنه ياخذ جواز السفر ديالو يمشي يسافر يقوم بالمهمة ديالو، علاش هاذ التعثر وهاذ العراقيل؟

السيد المستشار عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤالنا حول مآل التزامكم بتبسيط المساطر وتحسين الخدمات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم، فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد المستشار،

وعيا من الحكومة بأهمية تبسيط المساطر الإدارية، فأعطت منذ تنصيبها دفعة قوية لهذا الورش، ضمن برنامج لتبسيط المساطر متعدد السنوات.

وقد تم إعطاء الانطلاقة للشروع بتبسيط 100 مسطرة، في إطار مقاربة جديدة تقوم على تبسيط وتوحيد المساطر، وقد تم لحد الآن تدوين وتبسيط 73 مسطرة، تخص المواطن والمقولة.

بالنسبة للمواطن، تم تبسيط 29 مسطرة، تم أساسا الوثائق الشخصية ومجال الضرائب والمجارك إلى آخره.

وبالنسبة للمقولة، تم تبسيط 44 مسطرة تخص على سبيل المثال، إحداث الشركات ونقل الملكية وأداء الضرائب إلى آخره و نقل الحصص الاجتماعية.

بالنسبة للإدارة الإلكترونية، التي تلعب دورا هاما في تبسيط المساطر، ونعتبرها وسيلة ناجعة لضمان جودة الخدمات.

في هذا الصدد مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار من وضع على الخط مجموعة من الخدمات ذات قيمة مضافة، نذكر منها:

- خدمة إيداع ملفات الامتحانات رخص السياقة والبطاقة الرمادية؛
- خدمة الشباك الإلكتروني لطلب السجل العدلي؛
- خلق بوابة إلكترونية خاصة بالتشغيل العمومي؛
- خدمة الشكايات عبر الخط؛
- أخذ مواعيد الفحوصات بالمستشفيات العمومية عبر الخط؛
- خدمة الشباك الإلكتروني لطلب الوثائق، إلخ....

الحكومة، خصوصا اتوميا في الوزارة اللي كتسهر على قطاع الوظيفة العمومية، الإستراتيجية التوقعية لتدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

لابد أنني قبل ما نعطيكم التصور لتدبير الموارد البشرية بطريقة أجمع وأحسن، لابد نذكر ببعض الجهود اللي قامت بها الإدارة فيما يخص تدبير الموارد البشرية.

نتعرفون أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يوظف الموظفين أو يوظف الوظيفة العمومية بصفة عامة هو قانون منذ 1958، ولم يعرف تعديلات جذرية تتلاءم والتطورات الإدارية والمتطلبات المجتمعية، حصلت بعض التعديلات ربما لم تساهم في انسجامه، بل خلقت فتوية، نحن الآن مطالبون بمراجعتها وتأييدها وملاءمتها من أجل إصاف كافة الموظفين. ولا يمكن ولن يتأتى هذا إلا بالمراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، اللي هو ورش كبير وهام جدا، وقد اتبيننا من المسودة الأولى، والتي هي الآن في طور الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

اعتمدنا في هذه المراجعة على، اعتماد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات.

ثانيا، تيسير الانتقال من تدبير يرتكز على الإطار أو الدرجة، إلى تدبير يقوم على الوظيفة؛

- اعتماد مقارنة النوع؛
- توظيف التكوين المستمر وتعميم التوظيف عبر المباراة، مع إمكانية التوظيف عن طريق التعاقد؛
- دعم منظومة الحركية، وهنا الشق الذي أريد أن أتوسع فيه شيئا ما. الآن، بعد الدراسات وما تبين أن هناك قطاعات تشتكي من الخصاص وقطاعات تعج بالموظفين، كما هناك جهات تتركز فيها الوظائف وجمعات تفنقر لذلك، لهذا اعتمدنا الحركية كإطار لإعادة توزيع الموظفين، وتم اعتماد هذا المرسوم، وسيتم تفعيله وتنزيله من خلال هذه السنة. الآن، حقيقة هناك إشكالية في تدبير الموارد البشرية، بحيث عدة موظفون يزاولون محام لا تتلاءم، أولا، مع إطارهم ولا مع تكوينهم، فالمأمول

صحيح المسائل الأمنية نأخذوها بعين الاعتبار، ولكن تسريع الوثائق مثل هذا خاصنا نديرو واحد المجهود وواحد.. استعنوا بالتجارب، الحمد لله، كايين كفاءات، كايين الشركات اللي يمكن تعطيتكم تجارب، وتمشي تبحث وتقلب في السؤل الأجنبية.

الدايمارك، السيد الوزير، كايين 1000 حالة الآن كيديروا عقد الزواج في الكنيسة، وهذا هو اللي خطير، ما لقاوش حل ما بين وزارة الخارجية ووزارة العدل، شي كيصيفط لوزارة الخارجية، شي.. إذن هنا خاصك تتدخلو، وما كرهتتش يمشي السيد الوزير للدايمارك تما وتشوف الحالات أنه 1000 حالة دارت عقد الزواج في الكنيسة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالطبع السيد الوزير ما بقالوش وقت، استغرق الوقت ديالو كلو في الجواب على السؤال.

وننتقل إلى السؤال التاسع، كذلك موجه إلى السيد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، موضوعه الإستراتيجية التوقعية لتدبير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يعتبر، طبعاً، تحسين الخدمات العمومية وتجويد أداء الوظيفة العمومية أساسى بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، ولكن الوظيفة العمومية في شقها المتعلق بالموارد البشرية عندو واحد المجموعة ديال التحديات كبرى:

أولا، كايين النقص في العدد ديال المناصب المالية المحدثة سنويا، مقارنة مع العدد ديال المحالين على التقاعد، ثم كايين أصلا واحد الخصاص كبير في عدد من القطاعات الاجتماعية، على رأسها الصحة والتعليم.

والتعامل اللي كتقوم بيه الحكومة الآن، اللي كيظهر مع هاذ التحديات، كيخلق واحد العدد ديال المشاكل، منها ما نعيشه اليوم مع الأساتذة المتدربين ومع المرضى اللي ما ولجوش للوظيفة العمومية رغم الحاجة إلى ذلك.

وبالتالي السؤال ديالنا هو، أشنا هي الإستراتيجية اللي كتعتمدها

ونمر إلى سؤال آني موجه إلى السيد وزير الاتصال، وموضوعه "ترويج خطاب التطرف والعنف والكرهية بالمواقع الإلكترونية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. تفضل، اسمح لي بلاتي.. السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا على هاد الجودة ديالك وعلى الكرم ديالك، يمكن السيد المستشار المحترم معالجة إشكالية صناديق التقاعد.. لا يمكن معالجة إشكالية صناديق التقاعد بالتوظيف، إشكالية صناديق التقاعد مستقلة على هذا الأمر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مايقاش عندك الوقت السيد الوزير، السيد الوزير..

السيد الوزير المحترم،

أعتقد بأنه الوقت المخصص للسؤال استنفذته، وأطلب من اللجنة المعنية، لأن تبين بأن كائنة قضايا متعددة، سواء تتعلق بالوظيفة العمومية أو بالمستقبل ديال المتقاعدين والإشكالات اللي كيطرحها المتقاعدين الآن كثر اللذين يغادرون الوظيفة العمومية، كمنظرونا بأنه فرصة نظرا لهاذا الحيوية ديال هاد النقاش أن اللجنة المختصة تتابعو هاد الموضوع هذا ونستدعيو السيد الوزير للجنة، ويكون المجال أكثر للنقاش، لأن ربما القضية ديال طرح سؤال وجواب في ظرف 3 دقائق ربما لا يكفي لهذه القضية.

ونشكر السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة للسيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل مشكوراً.

السيد المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل راه البرلمان توصل بواحد العدد ديال القوانين فيما يخص هاد المشكل ديال التقاعد، السيد الرئيس، السيد الوزير - كما في علمو - راه جاي قوانين جاوا غير البارج.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

نلاحظ منذ هاد السنوات الأخيرة التنامي المضطرد لاستغلال شبكة الانترنت من طرف بعض المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لترويج خطاب التطرف والكرهية والعنف ضد المواطنين والمؤسسات، في خرق سافر لمقتضيات الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في هذا

أن يتم توظيف الموظفين الجدد على أساس الخدمات الوظائف وليس على أساس الشهادات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين.

السيد المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على هاد المعطيات اللي اعطيتو، احنا طبعاً ما كنكروش أنه كين مجهود مستمر كنعوم به الحكومة فهاد الشي ديال الأنظمة الأساسية ديال الوظيفة العمومية، ولكن طرحنا السؤال ديالي تكلمت بزاف على ما يتعلق بالأرقام ديال الموظفين في الوظيفة العمومية، وعندنا بعض الأرقام هي بدات شوية كتخوف، ذاك الشي علاش طرحنا هاد السؤال السيد الوزير.

عندنا في السابق في الحكومة السابقة كانت نسبة التوظيف تقريبا المعدل ديال واحد 20.000 منصب مالي سنويا، ولكن كانت الأعداد - السيد الوزير، إلى انتهت لنا شوية الله يرحم الوالدين - كانت الأعداد ديال الناس اللي كتنخرج للتقاعد قليلة في حدود 5000 - 6000 اللي كانت كتنخرج للتقاعد، يعني كان الصافي اللي كيتضاف للوظيفة العمومية تقريبا 12.000-13.000 موظف إضافي.

اليوم راه تعكست الآية، اليوم ولى عندنا معدل ديال 20.000 - 22.000 ديال المناصب المالية محدثة، ولكن النسبة ديال الموظفين اللي كيخرجوا للتقاعد راه تقارب 16.000 - 17.000، وابتداء من السنة المقبلة غنبدوا نشوفو تقريبا 20.000 كتنخرج للتقاعد، رغم هاد الشي اللي كتنفترحوه الآن فيما يخص التقاعد ما غاديش يحل لنا المشكل.

عندنا أكثر من 54% ديال الموظفين اليوم في الإدارة العمومية عندهم أكثر من 45 سنة، يعني خلال السنوات المقبلة الإدارة العمومية مقبلة على افتقاد واحد العدد ديال الخبرات والأعداد ديال الوظيفة العمومية، ذاك الشي باش تنقول بأنه الأساسي أنه يتدار مجهود في العدد ديال الموظفين الإضافيين إلى بغينا نحسنو العمل داخل الوظيفة العمومية.

التدبير ديال ما هو موجود الآن مهم وأساسي، ولكن اللي أحسن منو هو نحلو المشاكل ديال القطاعات المهمة اللي تعاني خصاص في الصحة أولا في التعليم، والحمد لله، بلادنا كونت هاد الناس هادوا، خاصهم يكونوا في المستشفيات ويكونوا في المدارس اللي كتعاني الاكتضاض وكنعاني واحد العدد ديال المشاكل، بلا ما نتكلم على التمرکز اللاتمرکز اللي مازال مشكل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

متابعات، ولهذا بالنسبة إلينا لا تساهل ولا تسامح مع نشر الفكر ديال التطرف والفكر ديال العنف والفكر ديال الإرهاب والفكر ديال الطائفية والفكر ديال العنصرية، لأن هاذ الشي خطر على المجتمع، وهاذي قضية الجميع، نحن معبتون لها لأنها قضية الاستقرار فوق كل شي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير،

في الواقع قتلوها على أن الآن لما جا الانترنت وتوتير واحد العدد ديال الوسائط ديال الإطار، أصبحت في الواقع كبيرة جدا، تلعب دورا كبيرا جدا فيما يخص بناء الرأي، وكذلك العدد الكبير جدا من التنظيمات التي تستهدف بلادنا، بلادنا مستهدفة من طرف عدد كبير جدا من التنظيمات الإرهابية، علاش؟ لأن محسودين احنا في منطقة فيها نزاعات اللي هي كثيرة جدا، في منطقة احنا في الواقع احنا البلد الوحيد في الواقع الذي ينعم بالاستقرار في هاذ العالم اللي فيه اللي كنشوفو آس كيطرا من على طول العالم العربي الإسلامي.

وبالتالي لا بد من أن - زيادة على ما قلتم - المسائل القضائية، الزجرية، المسائل التثقيفية، الدور الأساسي اللي خاص تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فيما يخص هاذ المملأ والطرح كذلك، هاذ المجال الديني في الواقع حتى هو فيه إشكال، لأن المجال الديني اللي هو محفوظ لجلالة الملك كأمر المؤمنين، نلاحظ الآن فيما يخص عدد كبير جدا من الفتاوى، التي تصدر داخل واحد العدد ديال المواقع بصفة تلقائية، وهاذوك الفتاوى اللي في الواقع لا أساس لها ديني في منطوقنا في نهجنا ومنهجنا اللي هو يتسم بالاعتدال ويتسم بالتسامح، ما عندو في الواقع موقع داخل المغرب، ولكن أنه يصل إلى الشعب المغربي، يصل له جزء كبير جدا من المجتمع المغربي اللي هو في الواقع كيتصاحب لو هاذ الشي.. لأن كايين حتى الأمية في المغرب المستشرية أنه دغيا كيثيق.

وبالتالي في وزارة الاتصال ونحن في صدد في الواقع ننتقل في صدد البرلمان المغربي، في صدد التصويت والبت في قوانين أساسية في ما يخص ميدان الصحافة، وذكرنا فيها حتى هاذ المواقع الإلكترونية.

نتمنى في الواقع أن يكون الحرص ديال الحكومة وحرصنا كذلك، كيرلمان، وحرص الجمعيات على أنه هاذ الخطاب لا يمكن التسامح فيه، في كل واحد يدعي التطرف، سواء كان دينيا أو حتى هوياتيا، إذ أن التطرف فيه وفيه، التطرف من هاذ الجهة والتطرف من ذيك الجهة الأخرى، يجب أن نحافظ في هذا البلد على هذه الطمأنينة وعلى هاذ السلامة ديالو وهاذ

الميدان.

وتأسيسا على ذلك، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات العملية التي ستخضعونها للتصدي لمثل هاذ الخطابات، حماية للمجتمع والمؤسسات من خطر التطرف والتشدد والإرهاب؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر، السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم، وأشكره على طرح هذا السؤال، لأنه فعلا هذا مشكل مطروح بفعل انتشار الانترنت وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي.

في يوم واحد تنظيم إرهابي مع الأنصار ديالو استطاعوا يحطوا 40 ألف تويت في التويت عالميا، باش تبان لنا الخطورة. هاذي 10 سنين الشبكات الاجتماعية كانت في الانطلاق ديالها وانتشار الانترنت كان محدود.

اليوم، الابن ديالك أو البنت ديالك أو الأخ ديالك الصغير، أنت ما عارفش حتى واحد النهار لقيتبه مشى لواحد المنظمة إرهابية خارج المغرب، فهذا مشكل، مشكل كبير.

المواجهة ديالو، أولا، من الناحية الأمنية لأن هاذي قضية دولة بكل المؤسسات، قضية مجتمع، المجتمع المدني، قضية التيارات الدينية المعتدلة، هاذي قضية الجميع، فأمنيا الأجهرة الأمنية راه كتتابع، وواحد من العناصر الأساسية ديال الاشتغال هو هاذ المتابعة ديال هاذ الشبكات لأنه..

ثانيا، قانونيا هاذي سنتين الحكومة صلحت المنظومة القانونية باش التحريض أو الدفع للالتحاق بمنظمات خارج المغرب حتى هو خضع للتشديد على المستوى القانوني.

ثالثا، على المستوى الديني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المجلس العلمي الأعلى، الرابطة المحمدية، العلماء، دار الحديث الحسنية، عدد من المؤسسات وأيضا المجتمع المدني الدعوي، كايين عندنا الآن في المغرب تيارات دينية معتدلة، حتى هي معنية، وبدات كتنطلق مبادرات فهاذ الشي.

أيضا فكريا، لأن التطرف، كايين التطرف اللي عندو خلفية مرتبطة بتأويلات دينية متطرفة فيها الغلو، ويعالج بالاعتدال، كايين اللي عندو خلفية عرقية أحيانا ديال الانقسام، وحتى هو.. أو عنصرية، وهذا هو السبب علاش في القانون الصحافة الحالي وفالتعديل ديال القانون الجنائي ملأنا واحد الفراغ ديال تشديد تجريم المرتبط بالتحريض أو بث خطابات فيها التطرف أو فيها التمييز العنصري أو أي شي.

ثم خامسا، كايين المقاربة القضائية، راه فعهد هاذ الحكومة تحركت

التسامح الذي عرف به طوال السنين.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وأعتقد أن ثانيتين أو ثلاث ثواني لا تمكن السيد الوزير من الرد على التعقيب، إلا إذا كانت له قدرة على ذلك.

السيد وزير الإتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

في هاذ الثانيتين..

السيد رئيس الجلسة:

انتهت الثانيتين.

السيد وزير الإتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

.. أذكر بالفتوى – لا هادي مزيان، خاصكم تسمعوا هادي – الفتوى حول الجهاد التي صدرت مؤخرا عن علماء المغرب، وكانت محط إشادة عالمية، المغرب اليوم فاعل في مواجهة الفكر ديال التطرف، ماشي فقط غير في المغرب بل دوليا.
والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير.

ونعتذر له على إشكالية الوقت والالتزام به.

ونتنتقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيد الوزير المكلف بالنقل وموضوعه "تهديد الأرامل ومقاعد السكك الحديدية بالتشريد"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة مينة عفان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد تعهدت إدارة السكك الحديدية من خلال المذكرة 2011/12 بتفويت دور المكتب الوطني للسكك الحديدية لقاطنينا، وبناء ما لا يقل عن 1000 وحدة سكنية في أفق 2015، إلا أن هذه الوعود لم تجسد على أرض الواقع حتى يومنا هذا، وبالتالي أصبح مصير هؤلاء الأرامل ومقاعد السكك الحديدية بمدينة الجديدة مهددين بالتشرد والضياع، وخاصة بعد صدور الحكم الابتدائي القاضي بإفراغهم من هذه الدور والمسكن التي يقطنونها منذ أكثر من 25 سنة.

لنا نساألكم السيد الوزير، متى سيتم تنفيذ بنود المذكرة الآتفة الذكر، حفاظا على كرامة هؤلاء الأرامل ومقاعد السكك الحديدية، الذين أفنوا زهرة عمرهم في العمل بهذا القطاع؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير، فليفضل مشكورا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أكد أن الموضوع اللي تفضلتي وطرحته هو موضوع اللي عندو بعد اجتماعي، لكن التعامل ديال الإدارة المكتب الوطني للسكك الحديدية بعيدا عن البعد الاجتماعي وعندو نصوص قانونية، عندو تعهد ديال الأعوان اللي كانوا كيسكنوا فهاذ المساكن منذ 1990، تعهدين مكتوبين ومصحين ومصادق عليها، بأنه لما يكملوا اشغال دياهم في المكتب خاصهم يفرغوا الأماكن، فإذن هادي أماكن وظيفية.

الحكومة ديال 1998 لما أحدثت اللجنة البين وزارية بين جميع الوزارات حددت الدور والأماكن اللي هي قابلة للتفويت، وفي المقابل حددت الدور والمسكن اللي هي غير قابلة للتفويت، وهاذو ديال الجديدة اللي تكلمتي عليهم حددتهم اللجنة البين وزارية بأنهم دور غير قابلة للتفويت، المكتب لا يمكن إلا أن يعمل على تنزيل وعلى التطبيق، بعيدا على البعد الاجتماعي.

أنا شخصيا، جلست مع هاذ الناس اللي تفضلتي بهم هادي عامين ونصف، وحاولنا نلقاو شي حاجة حبية، وأقول حبية، في إطار المخرج اللي ممكن، لكن الإشكال اللي عندنا هو المساكن الاجتماعية اللي كان خاصها تكون في الجديدة، لأنه كان النزاع على ذاك الأرض، اللي كان من المفروض يديروا لهم فيها المساكن الاجتماعية، الوعاء العقاري ما تصفاش، هو اللي آخر الإمكانية أنهم ييداوا.

السيد المدير العام تقول لي أنهم غادي ييداوا في القريب العاجل في بناء هاذ الدور الاجتماعية، اللي جزء منها لما يقدم هؤلاء الإخوة اللي تكلمتي والأخوات اللي تكلمتي عليهم، يمكن لهم يستافدوا من هاذ المساكن الاجتماعية ديال المكتب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مينة عفان:

السيد الوزير،

واش ممكن تحددوا لنا الوقت اللي هو غادي يتم فيه البناء ديال هاذ

السيد الوزير المحترم،
لقد سبق للحكومات أن التزمت بإعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز لتأهيلها حضريا، استجابة إلى ضرورة تحسين ظروف سكن الأسر المعوزة، وذلك من خلال إنجاز التجهيزات الأساسية اللازمة لتحسين الطابع المعماري والفضاءات الحضرية.
لذا، نساتلكم السيد الوزير عن ماهية الخطوات التي قطعتها الوزارة في هذا الباب، وفاء لما التزمت به؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

المجهودات المبذولة على مستوى إعادة الهيكلة هي مجهودات كبيرة وكبيرة جدا، ويتعين أن نقر بما تم القيام به طيلة تقريبا الـ 15 سنة الأخيرة، بحيث أنه من 2002 حوالي 495 اتفاقية شراكة وتمويل التي تم تفعيلها، وهي تتم ما يناهز 1.100.000 نسمة، بمعنى، أننا حسنا الأوضاع ديال هذه الأسر. وفيما يتعلق بهذه الحكومة بالذات وهاذ المبالغ السابقة، كانت كتهم كانت تصل إلى 11.5 مليار ديال درهم.

فيما يتعلق بهاذ الحكومات، 360 ألف نسمة التي كانوا معنيين ببرامج، والقيمة ديال المشاركة العمومية فيهم 6.3 ديال المليار، منها 3.3 دالمليار ديال وزارة السكنى، من خلال صندوق التضامن للسكن، وتعلمون أن التدخل هنا يهم أساسا تحسين الفضاء ديال العيش ديال السكان، إدماجهم في النسيج الحضري، إدخال عدد من التجهيزات العمومية والمركبات الاجتماعية، وعمليا بذلك تصبح الساكنة المعنية في وضعية التي كنخرج من الإقصاء وكنخرج من التهميش وكتولي مندججة، ليس فقط في النسيج الحضري، لكن كذلك في النسيج الاجتماعي، وبذلك يمكن أن نقول بأنها سياسة التي مكنتنا أننا حسنا الوضع ديال - كما قلت - ما يناهز اليوم 1.5 مليون ديال النسمة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

الدور لهاذ الناس، لأنهم دابا راه هما حكمت عليهم المحكمة باش يفرغوا المنازل، أشنوا المصير ديالهم؟
الشارع، ومنهم امرأة أرملة بالأطفال ديالها، وراه أتما عارفين التقاعد ديالهم شحال كيتقاضاوا، ما بين 3000 و4000 درهم، واش غادي يعيشوا بها، يكرىوا بها، أشنو غادي يديروا بهاذ القدر هذا؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

نعم، شكرا السيد الرئيس.

هو اللي يمكن، السيدة المستشارة، نتعهد به هو أن هاذ الإخوان والأخوات التي هما بالفعل معنيين، سأحرص شخصيا أنني نتابع الملف ديالهم، كان غادي يخرجهم فواحد الوقت اللي كان، تقدر تقول لك دجنبر، وحرصت شخصيا على أنه ذيك الفترة، ماشي باش إخرجو عباد الله، على أساس أنه بالفعل، مادام الأمور اللي هي حبية ما تفاهمناش عليها، ما تفاهموش مع المكتب عليها، المسألة مشات ديال القضاء.

اليوم، المسطرة القضائية راها غادية، غادي نحرصو، إن شاء الله رب العالمين، باش نصفيو في أقرب وقت، المشروع راه جاهز، نصفيو آخر اللمسات على الوعاء العقاري، وإن شاء الله رب العالمين بيذا البناء.

احنا إلى كاي شي حالات، السيدة المستشارة المحترمة، التي هي اجتماعيا، لا يمكن للبلاد إلا أنها تتحملها، وأقول، استثنائيا، فشي حالات التي يمكن تكون واحدة ولا جوج، الدولة راه ما غيمكنش تحذل الأبناء ديالها في مثل هذه الحالات الاستثنائية جدا جدا جدا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكره كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، وموضوعه "ضرورة إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز والتأهيل الحضري"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد الوزير.

أولا، في الحقيقة نشاطكم الرأي فيما يخص الجهود التي قامت بها الحكومات المتعاقبة والحكومة الحالية، هذا ما فيه شك، لأنه فعلا هي إشكالية عميقة وإشكالية متعددة الأوجه، الهدف ديال السؤال ديالنا بالأساس هو نلفتو انتباهكم لبعض المناطق، التي ربما أنها ما كانتش عندها الحظ باش تكون من ضمن.. تستافد من هاذ الجهود التي تداروا، وكنقصد بالدرجة الأولى المقاطعة ديال النخيل فمراكش، أنا كنتني السيد الوزير كون زرتوها، لأن هي منطقة مهمة جدا، هي منطقة النخيل، ولكن الداخل ديالها عامر بواحد المجموعة ديال الأنسجة الحضرية التي جد متلاشية، التي هي عبارة عن دواوير التي وصلها البني وكاين التي فاتها كاع، والناس كيعيشوا فواحد الوضعية مزرية وكيعيشوا فواحد الوضعية ديال حالة الانتظار، وما عرفوا أشنو هو المصير، واش غادي يبقاوا تما؟ واش غادي يترحلوا؟ أشنو المصير ديالهم؟ لو عرفوا غير المصير ديالهم غيكون عندهم بعدا واحد الاطمئنان نفسي، حتى العنوان اللي عندهم في البطاقة الوطنية هو عنوان مؤقت، ما عرفوا واش غادي يبتقى ولا غادي يزول.

ثم كذلك أن هاذ الساكنة هي أغلبيتها الساحقة هي في فئة فقيرة، معوزة جدا، وبالتالي كنعيش فواحد الظروف التي حتى التجهيزات الأساسية غير متوفرة، حتى العمومية منها، لا المدرسة، لا الصحة لا.. إذن بقت فواحد النطاق ضيق وبقت كذا، وهنا الدواوير من ضمنها مثلا ذاك دوار اللباط، مولاي عزوز، بومنتار، الكحيلي، الفخارة، واحد المجموعة ديال الدواوير التي كنبغي من هذا السؤال، السيد الوزير، هو نلفت انتباهكم لهذه المنطقة هاذي، باش حتى هي يشملها واحد الجانب ديال الاهتمام اللي كبتموا به بخصوص هذا الموضوع هذا، نظرا لهاد الطلب ديالهم الملح، والتي دام طويل هاذ الحالة ديال الانتظارية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

فعلا، أنا معكم، السيد المستشار، فيما يتعلق بمنطقة النخيل، بمراكش عموما، لأن هناك في بعض المناطق تأخر على مستوى تفعيل البرامج، مثلا فيما يتعلق بالنسيج العتيق وبما يجاور المدينة القديمة ديال مراكش، لكن منطقة النخيل، فعلا، هناك دواوير كثيرة، ما كبتاش للعيان إلا المختصين اللي كيدخلوا باش كيغرفوها فين كاينة، وهي ما يمكنش تكون برامج معينة بإعادة الهيكلة كما نسمي إعادة الهيكلة، كما تقارب إعادة الهيكلة.

إعادة الهيكلة معناه أننا كنخليو الناس فبلاصتهم وكندخلو لهم الطرقات وكندخلو لهم الما وكندخلو لهم الضو وكندخلو لهم الإنارة العمومية وكندخلو

لهم التجهيزات إلى غير ذلك.

لا يمكن أن تقوم بذلك في منطقة النخيل، بمعنى أن هؤلاء أو تلك الدواوير عليها أن تكون معينة ببرامج لإعادة الإسكان أو إعادة الإيواء في مناطق أخرى، والبعض منها معني ببرامج، البعض الآخر غير معني لحد الآن ببرامج، لكن علينا أن نتابع ومستعدين أننا نتبعو معكم دوار بدوار كيف يمكن أن يدمج في إطار البرامج الموجودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة، وموضوعه "إشكالية الدور الآيلة للسقوط"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

السيد الوزير،

التمت الحكومة في البرنامج الحكومي بتحسين سكن المواطنين والمواطنات بالمباني المهددة للانهيار في الأنسجة القديمة بالمدن العتيقة. وجدير بالذكر أنه سبق للحكومة أن أبرمت عدة اتفاقيات على الصعيد الوطني، ومن هاذ الاتفاقيات هناك اتفاقية التي وقعت بمدينة فاس. وأمام تزايد المخاطر المحدقة بهذا النوع من المباني، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي المقاربة المعتمدة لحل إشكالية البناء الآيلة للسقوط؟

وما هي حصيلة إنجاز الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

كما قاتم، المدينة ديال فاس هي اللي معنية بأهم برنامج فيما يتعلق بمحاربة الآيل للسقوط ومعالجة النسيج العتيق، وهناك برنامجان، برنامج أول ييم 3666 منزل، وبرنامج ثاني ييم 27 من المباني التاريخية.

وأشرف صاحب الجلالة مباشرة على إعطاء الانطلاقة لهذين البرنامجين، الآن لا أتكلم عن البرامج السابقة، كنتكلم على هاذ الشيء اللي عملناه في إطار هاذ الحكومة، وتعلمون مباشرة بأنه فيما يتعلق ب 27 من

بين منزل صغير ومنزل اللي هو كبير، ويمكن لنا نقولو بأن فيها واحد 8 ديال منازل في قلب ذاك المنزل، لأن كما كتعلموا..
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

على أي حال، كما لاحظتينا من دون شك وبشكل موضوعي المشكل ماشي ساهل، لأنه تعلمون أننا حصينا على مستوى وطني ما يزيد على 43.000 من المساكن الآيلة للسقوط، فبالتالي ما يطبق بفاس من الطبيعي أن يكون هناك التماس ببدو بالشاون، بتارودانت، بوزان من أجل أن كذلك تطبق نفس المعايير، وعندما نصل إلى هاذ المبلغ ديال 80.000 درهم اللي هو أكبر مبلغ بمراكش، واحد العدد من الأحياء، لما كنوصلو لهاد المبلغ هذا الأخبار تزوج بسرعة، فبالتالي جميع المواطنين وجميع الأسر المعنية كتقول لك، نريد نفس الشروط التي طبقتوها في المكان الفلاني أو في المدينة الفلانية.

وأنا أعلم بأن هناك حالات اجتماعية مأساوية وبأن هناك رياضات - كما نقول - كمين واحد صغير كمين اللي كبار، كمين اللي فيهم 4، 5، 6 ديال الأسر 25، 30، 40 ديال الخلق اللي كيعيشوا، نعلم هذه الأوضاع، ولكن تقوم بما هو ممكن، لأن إلى فرزنا الناس غنصدقو في حيرة من أمرنا حقيقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكرك كذلك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية، وموضوعه احتجاجات مجموعة من الفئات في الإدارة والتدريس، الكلمة موجهة من أحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون والمستشارات المحترمات،

اسمحو في البداية أن أسجل باستغراب، بل وأن أستنكر، ما فاه به السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية، والذي يتعلق باعتبار الإضراب "فسادا"، واعتبار الاقتطاع من الأجور "محرابة للفساد".

لابد أن أمر ل طرح السؤال المتعلق بقطاع التربية والتعليم والذي يعرف

المباني التاريخية، تقريبا احنا على وشك الانتهاء منها، ولجنة تتبع ستجتمع قريبا من أجل الوصول إلى ذلك، وهذا إنجاز هائل في حد ذاته.

فيما يتعلق بالبيوت، الأشغال غادة على قدم وساق بمقاربة تعتمد أساسا الدعم المباشر والتأطير التقني للأسر وإدخال عدد من المهن التي تشتغل وتعيش عمليا من هاذ المجهود اللي مبذول من أجل إعادة ترميم البيوت، تدعيمها، معالجة الخشب، معالجة الجبص، إلى غير ذلك من الأمور التي تقوم بها، مما أحدث بمدينة فاس دينامية داخلية وحركية اقتصادية مهمة. بالطبع في بعض الحالات بعض البيوت تشكو أو بعض الأسر تشكو، علما بأنه وصلنا إلى دعم يصل إلى 80 ألف درهم للبيت، وهو أكبر مجهود اللي درناه على امتداد التراب الوطني.

مع ذلك أعرف بأن المدينة العتيقة ديال فاس باقي فيها اشتغال وباقي فيها خصوصا نبذلو مجهود، ولذلك سنواصل على أي حال هذا المجهود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات، ويمكن لي نقول لك بأن حتى واحد ما يمكن لو ينكر المجهودات اللي قامت واللي عملت في مدينة فاس، ولاسيما منذ توقيع الاتفاقية فهاذ المدة ديال 3 سنوات. فيما يخص البنابات التاريخية، الحمد لله، إلى ما قلناش 9 ولا 90% لأن صاحب الجلالة، حفظه الله، سيتم التدشين.

المشكل اللي كيوقع دابا حاليا وهو بالنسبة للبنابات اللي العدد دياهم أكثر من 3363 كما جات في الاتفاقية، وكتعرفوا بأن هاذ المنازل اللي الآن كتوجد فمولاي عبد الله، فالمرينين، فاس الجديد، وبلا ما نقول لك شكون هما الساكنة اللي كيتأسفدوا من هاذ البرنامج، لأن اللي كيستافد من هاذ البرنامج أكثرية فيهم ما كيملكوش ذيك 80 ألف درهم اللي غادي يمكن لها تكمل اتفاقية، فين المشكل كيتوقع؟

المشكل كيوقع في البنابات بعض المنازل اللي هما كبير. ملي كتقولوا منازل كبرى راه ماشي ساكنة فيها عائلة واحدة، راه ساكنة فيها 20 عائلة، ولكن كترصد لهم يالاه 80 ألف درهم، الوقت اللي كتنلقاو منزل اللي هو صغير وكنزل لو 80 ألف درهم، حقيقة الأسبقية كنجي للمخاطر والمسائل من إزالة الخطر.

بوصفكم رئيس اللجنة على المستوى في ما يخص إنجاز هاذ المشاريع، لا بد من هاذ الساكنة ما نلقاو لها الحل، ولاسيما هناك مشاكل محسوبة على رؤوس الأصابع، مثلا في فاس الجديد كمين واحد 40 حالة ديال المنازل اللي هي كبيرة، وفيها عدة أسر كتنسكن فيها، كيمكن لنا نتجاوزو لأن هاذ الاتفاقية اللي فيها 80.000 درهم اللي كتقولوها للعائلة وللمنزل، فيمكن نلقاو الفرق ما

للشغل للتعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب اللا جواب.

أتما اعطينونا كلمات فضفاضة وكلام، كآين الحوار وكآين لجنة ديال حل النزاعات، لكن الواقع ماشي هو هذا، وهاذي هي المعضلة ديال هاذ الحكومة أنها كتنقول لك كآين الحوار، ولكن الحوار الذي لا يفضي إلى نتائج وإلى حل المشاكل، فلا يمكن أن نسميه حوارا.

تكلمت لكم، السيد الوزير، على الأساتذة اللي تضرروا من النظامين الأساسيين اللي توظفوا في السلم 7 و8، وقرأوا التلاميذ والتلاميذ توظفوا، وجا أستاذ معه والتلميذ وصل ل (11 échelle) والمعلم اللي قرأه باقي في السلم 9 ولا 10.

تكلمت أيضا على المساعدين الإداريين اللي ملي درتوا ملي طلعتوا ل 3000 درهم الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية هما كانوا فآيتين 3000 درهم، وبقاوا في السلم 5، ولحقهم حيف كبير.

حاملو الشهادات اللي هما في القطاع المشترك، أستاذ حدها توظف عندو شهادة الإجازة أولا الماستر ترقى بها، الآخر بحالو بحالو قرا هو وياه هذاك ترقى وهذا ما ترقاش، وهذا كيضرب في الصميم في الدستور اللي كيقول المساواة ما بين المواطنين، فبالأحرى ما بين الموظفين، بالإضافة لهاذوك المتدربين واش كآين شي جواب؟ واش هذاك المرسوم تلغى ولا مازال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

أعتقد بأنه هناك أرقام تبين بأن هناك لقاءات دائمة مع الشركاء الاجتماعيين منذ أبريل 2014 فقط هناك بالنسبة للجنة النظام الأساسي 28 لقاء، كان آخرها في 20 يناير 2016، لجنة إصلاح المنظومة 7 اجتماعات، اللجنة التقنية 18 اجتماع، نقابة مفتشي التعليم 16 اجتماع، وهذه الاجتماعات هي فرصة لتبادل الرأي والعمل على دراسة الملفات قصد الخروج بحلول ممكنة التطبيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكره كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، والسؤال الأول الموجه له حول تعرفه الطرق السيارة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من

احتجاجات لمجموعة من الفئات اللي في الإدارة وفي التدريس، ويتعلق الأمر على سبيل الذكر بأساتذة التعليم الابتدائي المتضررون من النظامين الأساسيين ديال 1985 وديال 2003، المساعدون الإداريون اللي باقين لحد الساعة في السلم 5، الملحقون التربيون وملحقو الإدارة والاقتصاد، حاملو الشهادات من القطاع المشترك، الموظفون المرتبون في السلام من 6 حتى ل 9 واللي لحقهم واحد الحيف، وأيضا الأساتذة المتدربون.

نود، السيد الوزير المحترم، أن توافونا بالخطوات التي قامت بها وزارتك من أجل الاستجابة للمطالب المشروعة لهذه الفئات ونزع هاد الفئيل ديال هاذ الاحتجاجات وهاذ التوترات اللي كآينة فالقطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد برجوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

في البداية، أريد أن أشكر السيد المستشار على هذا السؤال وكذلك كافة الشركاء الاجتماعيين على الجهود المبذولة إلى جانب الوزارة للارتقاء بالموارد البشرية بهذا القطاع الحيوي، فهناك استمرار مقارنة تشاركية، تهدف إلى إيجاد الحلول الممكنة والمتاحة، وبطبيعة الحال الوزارة والتقانات منخرطة في حوار مفتوح.

النظام الأساسي هو موضوع دائم للحوار مع النقابات التعليمية، هناك مراحل متقدمة في هذا الصدد، ولا يفوتني التذكير هنا بالمذكرة الوزارية رقم 111 التي أحدثت لجان اليقظة وفض النزاعات على المستوى المركزي والجهوي والمحلي لتذليل الصعوبات وحل المشاكل التي تخلق بعض الأجواء من التوتر.

وهناك إذن مقارنة تشاركية باستمرار، تتم على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي، بفضلها تم حل الكثير من المشاكل.

هناك بعض الملفات مطروحة للنقاش بتعاون مع.. من ضمنها تلك التي أشار إليها السيد المستشار وهناك لجان تقنية مشتركة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة المالية ووزارة الشؤون الإدارية، تعمل على إيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية

من حيث الراحة، فبالتالي كيمكن لي نقول لك والعالم اليوم مستعد يخلص باش يشري الراحة ديالو والأمن ديالو والسلامة ديالو.

فذللك، كنديرو هاذ التعريف، احنا اخذينا قرار لأن كان طلب من عندكم وكان طلب أيضا من الإخوان ديال وجدة وبعض المقاطع اللي كيعتبروا أنها غالية جدا، فاحنا غنديرو واحد الدراسة وبديناها وجدنا لها المعطيات ديالها، باش نديرو ما يسمى ب (la régulation de tarification)، الليل مع النهار، مقاطع، احنا غنشوفو باش يخلينا أننا نجذبو أكبر عدد من المستعملين.

المقطع ديال بني ملال، كنخبركم بأن المعدل الآن وصلنا ل 3900، ماشي هو اللي مطلوب، خاصنا نوصلو ل 6000، 7000 باش يمكن لو يكون متوازن ماليا.

المقطع ديال برشيد خريكة هذا كيعرف واحد الإقبال كبير جدا، وصلنا تقريبا 5750 عربة في اليوم.

فاحنا غناخذو بعين الاعتبار هاذ الشيء ونخالو نشوفو نديرو تعريف مناسبة، لكن نبغي نقول للرأي العام تلك مساهمة المواطنين برمجهم لراحتهم والتقليص من استهلاكهم في تنمية الطرق السيارة، ولاسيما احنا كوجودو الآن مشاريع ضخمة ديال 2000 كيلومتر في المستقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الوزير.

ما تيخفي على حتى واحد المجهودات اللي تتقوم بها الحكومة والدولة في هذا الصدد هذا، ولكن، السيد الوزير، خاصنا ناخذو بعين الاعتبار هاد المقطع بالضبط، لأنه أصبح كيتسمى بالمقطع النخبوي، علاش؟ لأن تقريبا التعريف ديالو مقارنة مع المغرب كولو تقريبا تعريفه مخالفة للمغرب، بغينا أننا نتساووا كلنا مع التعريف على الصعيد الوطني.

كينة مسألة أخرى هو أنه ممنوع على ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى استعمال هاذ الخط، علاش؟ في سبيل المثال السيد الوزير، لأن تقريبا التعريف ديال (aller-retour) تقريبا 150 درهم، تقريبا تساوي البنزين اللي غادي يقدر يستعملو، ممكن أنا نتقول بأن كان واحد واحدة الدراسة معمقة، وربما التحليل ديالكم، نلقاو بأن إلى نقصنا من التعريف ديالو ربما غادي يرتفع الدخل ديال الطريق السيارة، هذا من جانب.

كاي استثمارات اللي تحطت فهاذ الطريق السيارة، مثلا كاي 6 ديال المحطات ديال البنزين اللي تتعرف واحد النسبة عالية.. شغلت واحد النسبة ديال اليد العاملة والأطر ديالها، هي تقريبا غادي تمشي للإفلاس إلى بقينا فهاذ الوتيرة باش غادي هاذ الطريق السيارة لأن تقريبا شبه فارغة.

الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد شد:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

تعرف تسعيرة الطرق السيارة تفاوتات كبيرة، ويتجلى ذلك بين الجهات والأقاليم المرتبطة بشبكة الطرق السيارة، فتسعيرة الطريق السيارة الرابط بين بني ملال وبرشيد تعتبر جد مرتفعة بالمقارنة مع المسافات بجهات الأخرى، مما يضطر معه المسافرين إلى تفضيل الطريق الوطنية، والتي تعرف حوادث مميتة للأسف.

وعليه نسألكم السيد الوزير:

ما هي المعايير المعتمدة في تحديد تسعيرة الطرق السيارة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أشكر المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

بطبيعة الحال في تحديد التعريف كاي هناك معايير نعتمد عليها تقنية، لكن أنا أتوجه من خلالكم إلى الرأي العام، البلاد ديالنا كنعرفو الإمكانيات المالية اللي عندها، الحمد لله، الثقة في البلاد ديالنا تزايد يوما بعد يوم، المؤسسات المالية، الشركاء اللي خلاوهم كيدخلوا معنا شركاء في إنجاز المشاريع الكبرى، وخاصة مشاريع البنيات التحتية ديال النقل، منها الطرق السيارة.

نبغي نقول للرأي العام من خلالكم أنه غنوصلو ل 40 مليار ديال الديون ديال الشركة الوطنية للطرق السيارة، باش شفتوا البلاد ديالنا، الحمد لله، سعيدة والعالم يفتخر بها، 40 مليار ديال الدرهم، ولكن باش بطبيعة الحال جميع الديون اللي اخذتها الحكومة الحالية والحكومات السابقة جزء كبير منها مشى للاستثمار، ما مشاش باش يتدار بها شي حوايج أخرى غير صالحة.

لكن اللي نبغي نؤكد أنه لما كنتقارن ما بين 100 كيلومتر في الطريق السيارة و100 كيلومتر في الطريق العادية، ما كايئش مقارنة لا من حيث الوقت، لا من حيث السلامة، لا من حيث الاستهلاك ديال البنزين، لا

يعرف إصلاح المسالك بالعالم القروي ضعفا في وتيرة الإنجاز، حيث يعيش العالم القروي عزلة كبرى رغم مجهودات الحكومة، حيث نجد أن بعض المسالك تعرف حالتها تدهورا كبيرا.

السيد الوزير المحترم،

ما هي إستراتيجيتكم للرفع من وتيرة إنجاز المسالك القروية والمضي في فك العزلة عن ساكنة العالم القروي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

نعم، شكرا، السيد المستشار.

ولكن، كنظن ماشي فقط هاذ الحكومة ولكن الدولة قطاع العالم القروي هو العالم القروي استراتيجي، الاستثمارات فيه كنظن كتعرفوها، فين كنا فالضو، فين ولينا، فالماء فين ولينا، الطرقات فين ولينا، الفلاحة فين ولينا، لابد..

صحيح، لذلك أنا دائما كنبغي الاعتدال في الحكم على الأشياء، نقولو تحقق ما تحقق، ولكن راه مازال كاين الخاص، احنا درنا جرد، وزارة التجهيز في 50 ألف كيلومتر خصاص في العالم القروي بما فيه المناطق الجبلية، وزارة الداخلية دارت واحد الجرد، اتفقنا، جمعنا، درنا برنامج اليوم للعالم القروي، أعطى الانطلاقة ديالو جلالة الملك، ديال 50 مليار ديال الدرهم، 36 مليار ديال الدرهم خاصة بالطرق، وراه الآن وزرعت على جميع الجهات، الآن راه قائم الآن لتحديد الأولويات في الجماعات، إن شاء الله، باش الجماعات اللي ما استفداتش تستافد تعطاها الأولوية، اللي محاصرة في الجبال تعطى لها الأولوية، جزء اللي فات تدار غير بالتوفنة يعاود يتقاد باش يولي صامد أمام الظروف الطبيعية.

ثم أيضا مشينا في الاتجاه ديال جزء مما أنجز سابقا سيصبح على حساب وزارة التجهيز والنقل، لأن نحن بصدد إعادة هيكلة الشبكة الطرقية، الآلاف من الطرق ديال العالم القروي غتولي تابعة للوزارة، وبالتالي الصيانة ديالها تكون تابعة للدولة ولبس للجماعات الترابية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار إلى كان عندو تعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

ونفتحم هذه المناسبة لنثمن مجهودات الحكومة في مجال تقوية الشبكة

كاينة مسألة أخرى، السيد الوزير، وهذا خاص نعرفوه بأن كاين واحد النقطة سوداء فيما يخص الأمن ديال هاذ الطريق، مرة مرة تنلقاو بأن كاين بعض التدخلات اللا أمنية فهاذ الطريق لأن تقريبا شبه فارغة.

لهذا، السيد الوزير، بغيناكم فعلا أن تعطيو العناية لدراسة التعريف هاذي، لأنها تقريبا مخالفة على التعريف على الصعيد الوطني، وهذا ربما غادي يشجع استعمال هاذ الطريق أكثر من الطريق الوطنية، وفي نفس الوقت، السيد الوزير، عندنا واحد التساؤل الطريق السيار لآسفي - بني ملال، بني ملال - فاس، فين وصلت الدراسة ديالو؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

.. ما يمكن لأنكم منتخبين ديال الأمة إلا تدافعوا على المواطنين، وفي نفس الوقت كتقترحوا بعض أفكار اللي يمكن لها تخلي الناس يستعملوا هذا المنتج الوطني.

فكما قلت كاين طلبات. احنا عندنا هاذ الدراسة هاذي وغنشوفوا أشنو هي التعريف المناسبة، لكن ناخذوا بعين الاعتبار مرة أخرى على أنه هذه مها كانت الكلفة ديال الطريق السيار لا مقارنة مع الطرق الأخرى، رغم أننا الآن، الحمد لله، كما لاحظتم، استثمارات ضخمة في الطرق الوطنية، يعني كاين بعض الدول كتنستثمر في الطرق السيارا وكتخلي الطرق الوطنية كتخليها شوية ضعيفة باش الناس يجيوا للطرق السيارا، احنا ما مشيناش فهاذ المنهج، كاينة دول مشات فهاذ الاتجاه، كتخلي الطرق الأخرى اللي قريبة لها ضيقة باش الناس يختاروا الطريق السيار.

احنا مشينا في التوازن، الحمد لله، ولكن ناخذو هاذ الشيء بعين الاعتبار، الدراسات كلها المقاطع اللي تكلمتوا عليها الآن حاصلة وغنشوفو القرار مستقبلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه المسالك الطرقية بالعالم القروي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمت،

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أنا أشكر، السيد المستشار المحترم، على التوازن، يعني الحديث عن ما قامت به الدولة، الحكومات، كل حكومة كتقوم بالدور ديالها، الحكم للشعب المغربي، ولكن، في نفس الوقت أشكرك على أنك تكلمت على أمور يحتاجها.

أتم تعلمون أن هذه الجهة بالخصوص استثمر فيها في الطرق أكثر مما استثمر في 15 سنة الماضية، بالأرقام لأنها.. وهذا ربما جا وقتها، ماشي حتى لا ألوم أي طرف، جا وقتها.

أحنا الآن، التصور اللي عندنا لهاذ الجهة بالخصوص أن نربطها مع أكادير بطريقة سلسلة، مع مراكش، وتلاحظون الاستثمار الضخم الآن على مستوى تيشكا، مليار ونصف ديال الدم، والحمد لله، النتائج بدأت كتبان، أن نربطها مع وسط البلد من خلال بني ملال، تنغير في اتجاه بني ملال، وشفقتوا القرار اللي اخذنا ديال أنه المناطق السياحية، بدينا كقتادو الطرق ديالها، خاصة تودغا، الآن اللي تبدو جميلة الطرق ديالها، ثم أيضا أن نربطها أيضا مع فاس ومكناس ومع وجدة، فأحنا غنحددو الأولويات، لأن ملي حسبنا لقبنا الملاير، فأتنا عارفين الإمكانيات ديال البلاد، كنهاولو نوزعوها بطريقة عادلة.

السؤال اللي غادي يجي من بعد، كيتكلم على التوزيع العادل للمشاريع التنموية على البلاد، اللي غادي نشرحو فيه أشنو هي المقاربة، المقاربة مبنية على، أولا، هاذ الإمكانيات نوزعوها بطريقة عادلة، أنه كاي واحد النوع من الأولويات، نوع من الشفافية، حوار مع المنتخبين، والمقاطع اللي تكلمتوا عليها كلها مقاطع تحظى، إن شاء الله، بالاهتمام.

أنا أميل إلى أنه من تنغير إلى بني ملال، تفتح لكم آفاق التعامل التجاري، بالخصوص التواصل مع 4 ديال الجهات: مراكش، بني ملال، الدار البيضاء والرباط.

وهذا شيء مهم، دون أن نلغي، بطبيعة الحال، الحوار الأخرى اللي بدينا فيها بالمناسبة، الطريق العاشرة، بدينا فيها، راك شفقتوا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، شكرا للسيد الوزير.

وآخر جوابه هو موضوع سؤال فريق العدالة والتنمية حول العدالة المالية في المشاريع الطرقية الكبرى، فليتقدم أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الطرقية، والتجمع الوطني للأحرار يتفهم أن الحاجيات كثيرة وكثيرة جدا، والوسائل المادية محدودة جدا، رغم ذلك إنكم تبدلون مجهودات تشكرون عليها.

السيد الوزير،

إن أسباب نزول هذا السؤال، تهدف بالأساس إلى تسريع وتيرة إنجاز البرامج الوطنية لفك العزلة عن العالم القروي والمناطق النائية والتسريع بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة في ظل الحالة المهترئة لمجموعة من الطرق القروية التي تعرض مستعملها للأخطار.

كما أن تدهور وضعية هذه الطرق يؤثر سلبا على كثير من مناحي الحياة، من قبيل حرمان الأطفال من متابعة دراستهم وكذلك صعوبة الولوج، ولوج الخدمات الصحية والإدارية.

فيما يتعلق بجهة درعة-تافيلالت، السيد الوزير، نشكركم على الزيارة التفقدية التي قتم بها لهذه الجهة، والتي وقتم خلالها على مجموعة من المشاكل التي تعرفها الشبكة الطرقية، والتي وعدتم خلالها بتوفير كل الإمكانيات الضرورية للنهوض بهذا المجال عبر إصلاح الطرق الموجودة، وتوفير مسالك جديدة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الجهة، التي تحتاج إلى الدعم والمواكبة والاهتمام، سواء فيما يتعلق بالطرق أو ببناء القناطر التي تعد وسيلة أساسية لفك العزلة، خصوصا أيام الفيضانات.

وبخصوص إقليم تنغير، وفي إطار العدالة المحلية، أتساءل، السيد الوزير، عن نصيب هذا الإقليم من المشروع الذي أطلقه صاحب الجلالة، الخاص بتنمية العالم القروي بتكلفة تبلغ 55 مليار درهم، خصصت منها 36 مليار درهم للطرق.

ألا ترون، السيد الوزير، أن الوقت قد حان لمعالجة إشكالية المسالك الطرقية بجبل صاغرو، التي تقتضي ربط سفحه الشمالي بالجنوبي، ومن تم ربط حوض المعيدر بحوض مكنون؟ وأين وصل تحيين الدراسات المتعلقة بالطريق الإقليمية رقم 1521 التي تربط تنغير بالنقوب عبر إكنيون؟ وما الذي يعوق الإضاء على الاتفاقية الخاصة ببناء طريق آيت هاني مرورا بمفتوشة إلى جماعة تمي؟

هذا، وتساءل عن مصير الشطر الثالث الخاص بتشييد الطريق المدارية الرابطة بين بولمان وقلعة مكنونة؟

السيد الوزير،

نغتم هذه المناسبة كذلك لنطالب الحكومة بتوسيع وتقوية الطريق رقم 10، الرابطة بين الرشيدية وورزازات والرشيدية وميدلت، والرشيدية والريصاني باتجاه إقليم زاكورة عبر أليف وتازارين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم، والجواب للسيد الوزير.

والسكك الحديدية، جلالة الملك أعطى التعليمات باش نمشيو السكك الحديدية للجنوب، احنا حددنا جميع (les couloirs) ديال الطرق السيارة (exhaustif) غنخليوهم للحكومات المقبلة، تلقى نزع الملكية تدار (le couloir) موجود، الدراسات موجودة، توفرت الإمكانيات وتحددت الأولويات الإستراتيجية بنداو بها، إن شاء الله، باش الجهة تأخذ الحق ديالها، في إطار التوزيع العادل للمشاريع التنموية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارين والمستشارات المحترمين،

قلت بالنسبة للحكومة الحالية هي حكومة إصلاحات حقيقية، وهي حكومة تتحلل وتكتسب ثقة شعبية كبيرة، وبالتالي أن كل الشعب المغربي من طنجة إلى الكويرة يراهن على هذه الحكومة لترسي قيم عدالة حقيقية محلية.

طبعاً لا ننكر المجهود الذي بذلته الحكومة، لا ننكر المجهود الذي بذلته الوزارة المعنية، لكن، للأسف الشديد، أنه بعض الأقاليم، بعض الجهات، لا زالت تشعر بالغبن.

السيد الوزير،

نريد من هذه الحكومة أن لا تنقضي ولايتها قبل أن ترسي نظاماً للعدالة المحلية في توزيع المشاريع الطرقية الكبرى، تقوم على أسس علمية تراعي الديموغرافية، تراعي المساحة الجغرافية، تراعي الخصائص، تراعي الحاجيات التنموية، تراعي المؤشرات الاقتصادية.

طبعاً بعد دستور 2011 المواطن المغربي عموماً لم يعد يرضى بأن يكون مواطناً مغرباً في وطنه، بعض المواطنين عندما يخرجون من أقاليمهم ويطلعون على المشاريع الكبرى يشعرون بنوع من الغبن، بل أن بعضهم يمتنى لو كانت تلك الطرق التي تجدد وتغير كائنة هناك إمكانية تقنية لتحال إلى المناطق المغبونة.

نأخذ على سبيل المثال إقليم تاونات، هذا الإقليم الذي فقد 40.000 من الساكنة بين إحصاء 2004 و 2014 بسبب ضعف البنية التحتية كما وكيفا، هذا الإقليم اللي الآن عندو طريق وطنية واحدة يمر عليها أكثر من 11.000 عربة يومية، وفيها حوادث مميته يومية، طريق وحيدة ضيقة، حتى الاستثمارات اللي يمكن أن يجلبها الإقليم متعذرة بسبب عدم وجود مسلك لائق أو طريق لائقة، هذا خصائص كبير بالإقليم، نرجو منكم أن تلتفتوا

رغم المجهودات التي بذلت في السنين الأخيرة على مستوى العدالة المحلية في مشاريع البنيات التحتية الطرقية الكبرى، فإن مجموعة من الأقاليم والمناطق لم تتل حظها الكافي، إذ لا تصلها لا طرق سيارة ولا طرق سريعة ولا شبكات سكك حديدية.

لنا، نساءلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تعتمز وزارتك اتخاذها لتحقيق أقصى مستويات العدالة المحلية في المشاريع الطرقية الكبرى؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أشكر السيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال، وإن كان يحتاج إلى وقت أكبر لأن فيه أرقام وفيه اتفاقيات إلى غير ذلك، لكن أشنو هي المقاربة اللي اخذينا فهاذ الموضوع؟ هو أنه شدينا الخريطة أشنو تدار في السنوات السابقة والعقود السابقة، وشدينا أشنو هي البنيات التحتية اللي موجودة، فمشينا في الاتجاه ديال هاذ النوع من عدالة توسيع المشاريع التنموية.

ولكن نبغي نؤكد الرأي العام، العدالة لا تعني المساواة، باش نكونو واضحين، جهة اللي عندك فيها 4 ديال الملايين ولا 5 ديال الملايين وجهة عندك أقل، العدالة هو أن كل واحد ياخذ نصيب ديالو تكافؤ، جهة أو مدينة تعتبر بوابة المغرب، الاقتصاد المغربي ستنال الكثير لأن هي بحال واحد الدار عندها واحد الباب ملي كتقاد هاذك الباب ما كيغنيش قاديته فقط للبيت اللي حدا الباب، وإنما بحال مثلا لما كنتكلمو على طنجة، لما كنتكلمو على الناظور، لما كنتكلمو على الدار البيضاء، لما كنتكلمو على مراكش، لما كنتكلمو على أكادير، هاذي بوابات سياحية واقتصادية. الله غالب، هكذا في الجغرافية موجودة وقدر الله في هاذ القضية.

لكن، في نفس الوقت مشينا للاتجاه ديال الجهات الأخرى، الآن أشنو كندير؟ كمنشيو كنتفاوضو مع الجهات، والحمد لله، اللي مشينا للجهة لأن الآن غيولي عندنا تصور محطات ديال الجهات، بدينا درعة-تافياللت كنتفاوضو معها باش نشوفو أشنو هي الأولويات اللي تقدر نديرو في 5 سنين أو 10 سنين، الآن مشينا لوجدة، اتفقنا أشنو غنديرو في 5 سنين، أشنو غنديرو في 10 سنين وغنشوفو كيفاش يمكن لنا نجتمع التمويل، عندنا الآن الجهة الثالثة غنديرو، إن شاء الله، قبل يونيو غنديرو جميع الجهات باش نوزعو.

اخذينا واحد القرار هو أنه اللي ما عندهم السكة واللي ما عندهم المطار، ساهمنا في النقل الجوي في انتظار، إن شاء الله، الطرق السيارة

المستشار السيد عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد وزير الصحة المحترم،

يحظى الوسط الحضري بالمغرب بالحصصة الأوفر من جهود الحكومة في المجالات الاجتماعية على حساب العالم القروي، لاسيما في قطاع الصحة، حيث تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة أن 75% من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصحة تصرف بالمدن.

لذا نسئلكم السيد الوزير:

ما هي دواعي فشل الحكومة في الحد من هذه الاختلالات؟

وما الذي تعتمرون القيام به في ما تبقى من عمر الحكومة للتخفيف من التفاوتات المسجلة على مستوى الاعتمادات المالية والخدمات الصحية بين الوسط الحضري والعالم القروي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الحسين الوردي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

تشكركم، السيد المستشار المحترم، لطرحكم هذا السؤال.

أولا، جميع الحكومات المتعاقبة دائما كتعرف بأن كائنة تفاوتات وفوارق بين العالمين الحضري والعالم القروي، وتتحاول ما أمكن تصحيح هاذ الوضع. ثانيا، منذ سنين، منذ مع الحكومة اللي دازت اللي خرجت القانون 34.09 والحكومة الحالية اللي خرجت المرسوم التطبيقي ديال الخريطة الصحية، فتوزيع الخدمات الصحية طبقا للخريطة الصحية.

ولهذا الاعتمادات تتبعها المالية اللي شرت لها، غير اللي غنذكر أنه رغم الجهود منذ عقود أنا تنظن والحكومات مثلا هاذي منذ 6 سنين ولا 7 سنين 67% حتى ل 70% ديال الموارد البشرية تتمشي للعالم القروي، لكن أنا الأدوية 32% ديال الأدوية ميزانية الدولة تتمشي للعالم القروي، ولكن أنا متفق معك إلى كنت 75 ماشي فشل الحكومة، راه كان هاذ الشي ودابا كايين وغيكون علاش؟ سببين:

السبب الأول، في المغرب ما غاديش تصحيح الوضع في مدة قصيرة، السبب الأول هو طبيعة اشتغال وعمل الوزارة، هي التراتبية، ما معنى التراتبية؟ يعني المستشفيات الإقليمية، المستشفيات الجهوية، المستشفيات الجامعية موجودة في المدن، وهي اللي فيها أكثر من الموارد البشرية، اللي

للأقاليم التي لم تتل حظها من التنمية المجالية، من الشبكة الطرقية العصرية لبرسي عدالة مجالية حقيقية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

على أية حال، ما أظن أنه مازال في بلادنا يمكننا نتكلمو على تفريق بين المواطنين، وإن كان كظن الآن دستور جديد، منطلق جديد، حكمة جديدة وعدالة في البلاد ديالنا، المغرب اليوم، الحمد لله، نموذج كل مرة كنتقدمو في المؤشرات.

أنا أعترف بأن تاونات خاصو عناية خاصة، مثله مثل بعض الأقاليم، وهاذ الشي علاش جا هاذ المشروع اللي جا ديال العالم القروي اللي غيعطي أهمية لبعض الأقاليم، هاذ الشي علاش الآن احنا الآن طلقنا جميع الخطوط ديال الطرق السيارة للمغرب كامل، بعد ذلك إستراتيجية، أتتا كتعرفوا الطرق السيارة ما يقرررش فيها وزير، وأحيانا ماشي الحكومة، تخضع إلى منطق استراتيجي، أحيانا سيادي، فبعد التشاور كحددو فيه الأولويات.

اللي مهم - كنعقد - كمرحلة أولى نشوفو أشنو هي البنية التحتية الملائمة، أولا. بعد ذلك، إن شاء الله، ندوزو لهاذ البنية التحتية المهيكلية. تاونات الآن كندرسو ازدواجية الطريق ما بين فاس وتاونات، ثم كندرسو واش يمكن نديرو منو مقطع للطريق للسيار.

كبعني نقول للسادة المستشارين أنه ما كرهناش نديرو الطرق المزدوجة، ولكن الصيانة ديالها مكلفة، لذلك نحن نفضل في الوزارة إلى قدرنا نديرو هاذ الطريق للسيار ولو بمواصفات أقل، لأن كايين ما يسمى ب "مواصفات مستوى ثاني"، يؤدي المواطنين غير شوية ديال الفلوس غير باش نديرو الصيانة لأنها مكلفة جدا وإن كان تاونات يحتاج إلى عناية، وأعتقد هناك إجماع على هذا الأمر، والآن راه عندنا الشراكة اللي غنديروها مع الإقليم، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتهم القيمة معنا في هذه الجلسة، ونعتذر له على مقاطعة جوابه، نظرا لانتهاؤ الوقت.

والسؤال الموالي موجه للسيد وزير الصحة، وموضوعه سوء توزيع اعتمادات الصحة، مقدم له من فريق الأصالة والمعاصرة، فليقدم أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

إذن كنتلبدو منكم باش يتعفاوا، علاش اللي ما يتعفاوش لأنهم فقراء؟
عشوفوا الحل كيفاش المشكل لأنه تديروا بحث باش تلقاوم فقراء
ويتعفاوا، وهنا الآن راه واحد المجموعة 70% البطاقة الآن ما مسحوباش،
والى قلنا في الواحة راه كايينة في المغرب كلو.
إذن كنتلبدو منكم باش نخلو هاذ المشكل، إن شاء الله، باش تلقاو
شي حل باش البطاقة ديال أسمو.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

..ملي تمشي في اتجاه 75% حيث أنت قلت ليا 45% ديال العالم
القروي، هذا لا يعني أنني تنبر هاذ الشي اللي كايين دابا، بالعكس غير
تتقول لك دابا فهاذ الوقت اللي كايين هاذ المستشفيات الجامعية
والمستشفيات الجهوية ما يمكن لكش تمشي تدير مستشفى جامعي.. ربما
غيبان مع المدة، وليني تمشي تدير مستشفى جامعي في منطقة صغيرة ما
يمكنش لا اللي غيمشي لها ولا كيفاش غنديرو لها، خاص يكون عاود ثاني
إلى بنيناه جمرناه درنا له 1400 ديال الموارد البشرية خاص يخدم، هذا هو
المنطق ربما مع المدة غادي..

فيما يخص (RAMED)، اللي خاصنا نعرفو إلى حدود 18 ديسمبر
2015 كنا احنا بغينا هاذ (RAMED) يستافد لاش بغينا كان الساكنة
المستهدفة 8.5 مليون وصلنا ل 9 مليون و223 ألف، يعني دزنا بكتير
هاذ الشي، وأنا أعطي واحد النقطة على هاذ الخلل هي هاذ الناس
داهشاشة.. الفقر، ولكن القانون..
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وإذا كانت هناك بقية في التعقيب للسيد
الوزير يمكن أن يضيفها إلى التعقيب الثاني.

إذن السؤال الثاني موضوعه حول وضعية مستشفى محمد الخامس
بالحسيمة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم
السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الصحة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

فيها التجهيزات البيوطبية الغالية والمكلفة وهاذ الشي خاصو أموال، يعني..
ثانيا، فيما يخص الموارد البشرية، خاصك تعرف بأن ميزانية وزارة الصحة
63% ديال الميزانية راه تمشي (les salaires) ديال المهنيين، ولهذا فين
كايين أكثرهم؟ كايين في المستشفيات الجامعية دابا عندنا 5، تبارك الله، في
المدن الكبرى، المستشفيات الجهوية، وهاذ الشي اللي كايين، ولكن نتحاولو
ما أمكن نتداركو تدريجيا فيما يخص - قلت - التجهيزات البيوطبية ما
يمكنش يتصحح، لا دابا ولا من دابا عام ولا من دابا عامين، خاص شوية
ديال الوقت باش يتصحح.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

غير بالنسبة لأسمو.. هنا تبيان بأنه غياب العدالة الاجتماعية، ما دام أنه
في المغرب كايينة 45% ديال الساكنة في العالم القروي، إيوا خاصها تعطاها
أضعف الإيمان 45% ديال الميزانية، هذا أضعف الإيمان.
من جهة أخرى، أنه الحالة ديال الفقراء كيتجمعوا في القرى، الفقر
والهشاشة راه كايين بزاف هما في العالم القروي، اللي ما عندهومش ماديا
باش التطبيب ولا العلاجات، صعيب باش يولجوا للخدمات الطبية
والإستشفائية.

من جهة أخرى، السيد الوزير، هناك نعطيك نموذج بالعالم القروي
ديال الجماعة اللي كنعطى أنا بشرف رئاستها في واحة سيدي ابراهيم
مراكش، عندنا 30.000 ديال السكان حسب الإحصاء ديال 2014، يلاه
كايينة طبية واحدة و5 ديال الفراملية، والداوار كلهم دار التوزيع ديال
مجموعة ديال الداوار نهار الأربعاء، مجموعة ديال الداوار نهار الخميس التوزيع
ديال الأسبوع، هذا يعني صعيب أنه الإنسان بغا يتعالج وتيجي وتيلقى هاذ
التوزيع.

أيضا بالنسبة للأدوية، نفس الشيء، كايين خصاص، بالنسبة للآليات
الطبية أو الإستشفائية ناقصة.

عندنا مشكل، آخر السيد الوزير، وهو مشكل ديال (RAMED)¹
بطاقة (RAMED) تيعيشها المغرب كلو، خاصة عندنا 70% ديال
البطاقات ما مسحوباش من الآن، اللي باينين داخلين في هشاشة. الأداء
الناس معوزين فقراء ما تباديوش، ما عندهم الاستطاعة باش يخلصوا، إذن
هذاك العدد كنتلبدو باش أنه تشوفوا كيفاش تخلو هاذ المشكلة، المشكل
باش يسحبوا بطاقتهم وهما الآن في حالة ديال المرض.

¹ Régime d'Assistance Médicale

وهاذي في الحقيقة مناسبة أننا نشكرو السيد الوزير على الجهود التي يقوم بها فهاذ القطاع الحيوي والحساس، لكن، السيد الوزير، فيما يتعلق بالسؤال ديالنا والمستشفى ديال الحسيمة بشكل أساسي، فكما تعلمون أن هاذ العملية ديال الإصلاح استغرقت ما يزيد عن 10 سنوات، في الشطر الأول اللي انتهى في 2009، ثم الساكنة منذ 2009، وهي تنتظر الشطر الثاني لإصلاحه، فبالتالي كنتمسو لأنه فعلا كايين عمل، ولكن هاذ التأخر أو البطء في هذه العملية يجعل المواطنين فعلا في معاناة حقيقية.

بالإضافة إلى تقطة مهمة، السيد الوزير، وهي المواعيد، هناك إشكالية حقيقية، بحيث نجد بعض التخصصات اللي عندنا فعلا أطباء، 3 أو 4 ديال الأطباء في حين أن المواعيد تصل إلى 6 أشهر، مما يزيد من معاناة المرضى، خاصة في بعض التخصصات الحساسة جدا، وهاذ الأمر هاذ الوضعية كاملة تجعلنا إذا كنا فعلا فهاذ الأمور اللي هي ربما أساسية وحيوية كيف نهيء أو كيف نحضر واحد منظومة صحية بالنسبة لهاذ المنطقة اللي الآن كما تعرفون، السيد الوزير، تعرف هزات ارتدادية بمعنى أننا خاصنا نكون عندنا واحد التصور لتدبير الكوارث - لا قدر الله - لو وقعت كارثة ما.

وهذا المناسبة أتقدم طبعاً بالتعازي (كلام بالأمازيغية): "إُوْحَانْجِي تِي إِيْثُوْقَانْ لَأَنَّهُ إِجُوْحَامُوشْ إِيْثُوْقِي بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَصَابِين، عَانَاخُغُ بَعْضُ الْمَصَابِين فَتَمْتِي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ وَتَجِي شَيْ حَالَاتٍ كَبْرَى، وَلَكِنْ السَّيِّدُ الْوَزِيرُ إِخْصَى أَذْيِرِي إِجْ تَفْكَيرِ عَمِيقٍ لِأَنَّهُ إِجْ الْمُنْطَقَةُ زَلْزَالِيَّةٌ خَاصَّةٌ ذِي الْجَانِبِ نَالِصِحَّة، إِخْصَى أَعَانَاغُ يِيرِي إِجْ تَنْصُورُ بَاشْ أُنْمَعَوَانُ جَمِيعَا مِنْ أَجْلِ تَقْدِيمِ خَدَمَاتٍ صَحِيَّةٍ ذِي الْمَسْتَوَى إِسَاكِنَةَ نَالْمُنْطَقِيَّاتَا) وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة في إطار الرد على التعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

بعجالة باش نقول نؤكد بأن الحسيمة خاصها مستشفى جديد، اللي رصدنا الغلاف المالي ديالو، يلاه اخدينا 9 هكتارات واحنا في نقاش، لأن تيبان لي صغير.

النقطة الثانية اللي غندكر بها، السيد المستشار المحترم، هي برنامج التنمية المحلية المندمجة، اللي توقعنا أمام صاحب الجلالة أكتوبر الماضي، واللي وزارة الصحة تتساهم فيها ب 340 مليون درهم، هذا هو مهم جدا، اللي غيكون فيه عدة مستشفيات كذلك، بما فيهم ديال الدم.

أخيراً، نتأكد أن ذاك الشيء اللي قلت لي بالشلحة، وليني اسمح لي، أنا.. ما بغيتش باش ما.. نجابوك بالعربية، لأن عندما يقال على هذا

السيد الوزير المحترم،

كما هو حال العديد من المستشفيات بربوع المملكة، يعرف مستشفى محمد الخامس العديد من الاختلالات التي تفاقم وتزيد من معاناة المرضى وذوهم.

لنا نسالكم عن الإجراءات التي اتخذتموها والتي ستخضعونها للحد من هذه الاختلالات وتخفيف المعاناة عن هؤلاء المرضى؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً للسيد المستشار المحترم.

مستشفى الحسيمة هي مستشفى ديال 300 سرير، 300 سرير، اللي تيشغلوا فيه أكثر من 348 من الأطر الطبية اللي فيه 70 طبيب متخصص و10 أطباء عامون، اللي فيه جميع التخصصات، وأنا غنقول لك بعجالة لأن زرتو هاذي المرة الخامسة وأنا تمشي له تعرفو ميزان.

المستشفى، بعجالة، بلا ما نطول عليك، هذاك المستشفى خاصو يكون مستشفى جديد، خاص ذاك المستشفى البلاصة فاش جا ولا كيفاش غزيدو فيه، كايين الترميم، الحكومة السابقة كانت رصدت واحد الغلاف مالي ديال 35 مليون، زدنا عليه شي بركة، باقي في ذاك الإشتغال، وإذا به هاذي أسابيع خبرونا بلي ذاك (les poutres) ديالو غادي الزلازل وهاذ الشيء ما كانش، خاصنا عاود ثاني (marché) آخر إلى آخره، واحنا غادي يكون هاذ الشيء ماشي باش.. وليني الحسيمة تستاهل الساكنة ديالها ولا ذاك الشيء قديم وقديم جدا والموقع ديالو ما يمكن لك لا.. مع الجبال راك شفتيه ملي كايين هذاك المدرسة ما كايين فين زيدو ولا فين بنبو، هذاك الترميم احنا غممشيو فيه، التجهيزات غزيدو فيهم ذاك الشيء اللي باقي، ولكن خاص بناء وإنشاء وتجهيز وتشغيل مستشفى جديد.

أخيراً اخدينا 9 هكتارات شوية بعيدة على المدينة، احنا في نقاش مع السيد العامل ومع السيد الوالي ومع المنتخبين باش، إن شاء الله، غيكون بناء مستشفى جديد في الحسيمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكراً السيد الوزير.

تنظيمي، وكان هناك، ما شي أول مرة، كان الحكومة السابقة كانت هيأت مشروع قانون، واتما عارفينو.

لما جاء الدستور الجديد بتصور جديد، أعطى أدوار جديدة للنقابات في تنظيم وتأطير الطبقة العاملة، وتلعب دور كمشريك وكقوة اقتراحية في المناقولة، ارتأينا إعادة صياغة هاذ القانون، وهو ما تم بالفعل، كنا، سلمنا بعض المبادئ العامة للنقابات الأكثر تمثيلية، ومن بينها، النقابة اللي كتمثلوها، فيها قبل الانتخابات المهنية الأخيرة.

احنا بالطبع، هاذ القانون هذا يسعى إلى عقلنة العمل النقابي على إعطاء الكثير من تقديم الإمكانيات ما يلزم من الإمكانيات للنقابات، كذلك التسير الديمقراطي للنقابات على غرار ما هو معمول به تقريبا في قانون الأحزاب، غير فقط المهمة تختلف، وان شاء الله، سيحال على.. سيوضع في الأجهزة ديال التداول، المسار التشريعي ديالو، باش نتمناو أنه يتم المصادقة عليه قبل تم الولاية التشريعية الأخيرة، الحالية عفوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

غير للتوضيح، احنا الحاجة اليوم لطرح هاذ السؤال، لأنه الحاجة قائمة لقانون النقابات، علاش؟

أولا، لأنه النقابات اليوم، في حقيقة الأمر لا يحكمها قانون، كين قانون ديال 57 اللي أول حكومة بعد الاستقلال، اللي موقعو المرحوم مبارك البكاي، ولكنه يتحدث عن النقابات المهنية بصفة عامة، ليس عن النقابات المؤطرة للأجراء.

المسألة الثانية، نحن اليوم مفروض علينا كمؤسسات، لا تنفيذية ولا تشريعية ولا قضائية، أن نحترم الوثيقة الدستورية، اعتبارا لسموها واعتبارا للسياسات التي أنتجتها.

المسألة الثالثة، اليوم هناك الفصل 8 من الدستور عبر بصفة عامة عن دور النقابات، ولكنه ترك التفاصيل لأدوار النقابات للقانون.

لذلك، فمطروح اليوم أنه هاذ النخب اللي كتنوظرها النقابات، موظفين، مستخدمين، أجراء، هي نخب أساسية داخل المجتمع لها أدوار أساسية، وبالتالي يجب أن نعطيها هاذ الإطار القانوني حتى نحدد كيفية اشتغال هاذ النقابات فهاذ المجال ديال التأطير ديال الشغل.

كذلك بعد 60 سنة من القانون ديال 57 نحن مجبرون اليوم، مجبرون اليوم على الإجابة على الأعطاب اللي كيشكو منها الحقل النقابي، والدليل على هاذ الشي ضعف التنقيب في بلادنا، ضعف التنقيب، اللي يعتبر شيء مؤسف في الحقيقة، اللي من المفروض أنه القانون يجي باش يجيب على

الطفل، الله يرحمو، اللي توفي، لا علاقة له مع الزلزال. أوكد أمامكم، لا علاقة، غير باش نوضو الأمور في نصابها.

15 الناس اللي جاوا للمستشفى، فيهم 2 اللي تقزوا خوفا من الشراجم، هربوا، تهرسوا، فتحوا عملية جراحية، راهم باقين ناعسين، كين امرا حاملة حتى هي، شدها شوية جات وخرجت، وكاينين آخرين بالجص وهذا، يعني..

هناك الدري، الله يرحمو ويوسع عليه، 8 سنين، كان عندو (l'épilepsie)، مرض الصرع مرض مزمن، وكان كيحي في حالات إلى آخره، فجا التزامن ديالو فذاك اللي وقع، ما خاصناش عاود ثاني، غير.. ماشي تنتهز ولا شي حاجة، غي باش ما يوقعش واحد الهلع، واحد.. لو كان أسميتو غنقولها. يعني، ذاك الطفل، الله يرحمو ويوسع عليه، هاذ النهار، لا علاقة له مع هاذ الزلزال اللي وقع. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكره كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه القانون المتعلق بالنقابات، المطروح من طرف الفريق الاشتراكي، فليقدم أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

سؤالا يتعلق بمضمون الفصل الثامن من الدستور، الذي حدد بشكل عام أدوار النقابات، ولكنه ترك التفاصيل والكيفيات والشروط إلى قانون. أين وصل هذا المشروع قانون النقابات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نشكر السيد المستشار المحترم على وضعه هاذ السؤال، وهو بالطبع أدرى بالأمور، نظرا لمسؤوليته النقابية.

كما قلت، السيد المستشار المحترم، بالطبع هاذ قانون النقابات يعتبر من بين القوانين المنصوص عليها في الدستور، بالطبع قانون عادي ماشي قانون

المستشار المحترم، وحتى المشروع ديال القانون ديال النقابات يأتي بحلول لهاذ الإشكاليات اللي طرحتها.

أما ضعف التنقيب، السيد المستشار، ماشي خاصة بالمغرب، ظاهرة يعني.. باستثناء بعض الدول قليلة على الصعيد العالمي، هناك اتجاه ديال ضعف التنقيب، هذا راجع أساسا إلى آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، وكنعرفوا بأن - اتما نقايين - في وقت الأزمة يكون الناس ما تيكونش القبول على النقابات هاذي ظاهرة معروفة، وفي نفس الوقت كذلك ما خاصش نلوموهم، يعني لا بد ما نعرفو كذلك بواحد الدور اللي لعبوه النقابات رغم ضعفها، الحمد لله، لعبت هاذ الدور، ودور لا يستهان به، وإن كان احنا نسعى إلى أن تكون عندنا حقيقة - كما قلت - نقابات قوية عندها تمثيلية، عندها قدرة اقتراحية، عندها إمكانيات، هاذ الشي خاصنا نوفره، لأن هاذي مؤسسات ديال الدولة، واحنا في حاجة إلى هذه المؤسسات، لا يمكن لبلادنا أن تعيش باستقرار إلى ما كانش عندنا مؤسسات قوية نقابية حزبية حكومية برلمانية إلى غير ذلك، هاذي هي بلد المؤسسات، دولة المؤسسات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على مساهمتهم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

مجموعة ديال الأسئلة، يجب على تجديد النخب داخل المركزيات النقابية، يجب على الشفافية داخل المركزيات النقابية، يجب على أنه المركزيات النقابية، النقابات اليوم على غرار الأحزاب، لها أدوار كبرى داخل المجتمع في التأطير والتكوين وفي الديمقراطية التشاركية.

لذلك، السيد الوزير، صحيح كان هناك مشروع في عهد الحكومة السابقة، ولكن للأسف الشديد راه 4 سنين دوزنا ومازال ما جاش هاذ القانون، بغينا هاذ القانون لأنه جوهرى وأساسي حتى ما نقاوش كمركزيات نقابية، للأسف، هي المؤسسات الوحيدة اللي ما تطورتش في هاذ 20 سنة الأخيرة اللي كل المؤسسات كتعرف تطور باستثناء النقابات، للأسف، اللي ما عرفتش تطور، لأنه اللي كل واحد كيجتهد حسب القناعات ديالو، حسب القناعات ديالو الديمقراطية أو غير الديمقراطية كيجتهد.

وبالتالي الحاجة قائمة اليوم لهاذ الحقل النقابي أنه نعقلنوه وتقننوه باش ما يناقش يشار لنا كقنابات بالبنان لأنه أصبحنا في وضع لا نحسد عليه، وبالتالي نحن بحاجة ماسة اليوم لهاذ القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

أنا التعقيب هو نحن، أنا أشاطر الرأي كل ما جاء على لسان السيد